محضر الجلسة رقم 288

التاريخ: الثلاثاء 30 ذو الحجة 1447هـ (16 يونيو 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

بهذه المناسبة، أود أن أتقدم إليكم جميعا بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة السنة الهجرية الجديدة، سائلا الله العلي القدير أن تكون فأل خير وبركة على مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وعلى الشعب المغربي قاطبة بالرقي والازدهار.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 263/26 الصادر بتاريخ 15 يونيو 2026، الذي قضت بموجبه بأن المواد 8 و53 (الفقرتان الأولى والثانية) و67 (البند الأول) والمواد من 140 إلى 194 من البابين الثاني عشر والثالث عشر من القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول، مخالفة للدستور.

وبأن المواد 37، 50، 51 و55 (الفقرة الثانية) و63 (الفقرة الأولى) و77 (الفقرتان الثانية والثالثة) من نفس القانون رقم 16.22 ليس فيها ما يخالف الدستور.

وبأن المادة 120 من القانون أعلاه ليس فيها ما يخالف الدستور، شريطة أن تفهم وتطبق على أساس منطوق قرار المحكمة الدستورية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 9 يونيو 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 51 سؤالا كتابيا.

ونحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلستين عامتين تشريعيتين تخصص الجلسة العامة الأولى للدراسة والتصويت على مقترحات القوانين الجاهزة، وتعقبها جلسة عامة تشريعية ثانية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.

تفضل.. نقطة نظام في التسيير، السيد الرئيس؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

نقطة نظام في إطار العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وطبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، اللي تتلزم الحكومة بالتفاعل مع الأسئلة الكتابية بعد العشرين يوم الموالية من طرحها.

للأسف، السيد الرئيس، أن هناك مجموعة ديال الأسئلة، أكثر من 160 سؤال ديال المجموعة اللي تتطرح مجموعة ديال القضايا لا اللي كتهم المواطنين والمواطنات ولا الشغيلة المغربية، هي في حالة انتظار، خصوصا أن دابا احنا على مشارف نهاية ولاية الحكومة ما عرفناش إمتى غتجاوب.

إذن، كنطلبو السيد رئيس الحكومة، أنه يدعو بعض أعضاء الحكومة للتجاوب مع هاذ الأسئلة، لأن ما بقاش عندنا بزاف..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه..

تفضلي السيدة..

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أثير انتباه السيد أمين الجلسة وكذلك عبره مكتب المجلس لعدم ذكر ديالو للمراسلات الواردة على رئاسة المجلس.

وأخص بالذكر هنا، رسالتين لأعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي لم يتم الإشارة إليهما.

كذلك، أدعو من هاذ نقطة نظام المكتب لاحترام بنود النظام الداخلي وكذلك التجاوب الإيجابي كتابة مع المراسلات الواردة على رئاسة هذا المجلس الموقر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

للعلم فقط أن كل المراسلات التي ترد على المجلس يتم تدارسها ويتم كذلك التفاعل معها، إذن حين تصل هذه المراسلات إلى المكتب سيتفاعل معها.

وشكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ونرحب بالسيد الوزير، وهذه الأسئلة حول "تدبير موسم حصاد الحبوب"، وتجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع السؤال الآني الأول لفريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "تدبير موسم حصاد الحبوب وضمان تزويد السوق الوطنية ".

السي المرابط الخمار تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

حول تدبير موسم حصاد الحبوب وضمان تزويد السوق الوطنية، نسائلكم السيد الوزير المحترم،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "مواكبة موسم حصاد الحبوب وتثمين الإنتاج الوطني".

الكلمة لكم السيد المستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لمواكبة موسم حصاد الحبوب وضمان عملية التجميع والتخزين وتحسين ظروف تسويقه لفائدة الفلاحين، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لضمان نجاح موسم الحصاد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي صبحي تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي اتخذتها وزارتكم لضمان حسن سير عملية الحصاد وتجميع المحصول الوطني من الحبوب وتخزينه وتوزيعه في ظروف ملائمة.

كما نود، معرفة الإجراءات المقررة لدعم الفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين وحماية محاصيلهم من المضاربة وضمان تسويقها بأثمان منصفة؟

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتدبير موسم حصاد الحبوب.

يمكن لكم تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد أحمد البواري وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا لكم على اهتمامكم بهاذ الموضوع الهام المرتبط بموسم حصاد الحبوب، باعتباره محطة أساسية في الدورة الفلاحية الوطنية وركيزة من ركائز الأمن الغذائي لبلادنا.

ويشكل الموسم الفلاحي الحالي محطة مهمة في مسار تعافي القطاع الفلاحي بعد سنوات متتالية من الجفاف، كما يعكس قدرة الفلاح المغربي على الصمود واستعادة دينامية الإنتاج.

وقد تميز الموسم الفلاحي الحالي بظروف مناخية مواتية، حيث بلغ المعدل التراكمي للتساقطات المطرية إلى غاية 12 يونيو 2026، حوالي 571 ميليمتر، أي بارتفاع قدره 94% مقارنة بالموسم الفارط، و45% مقارنة بمعدل سنة عادية.

وانطلاقا من قناعة الحكومة بأن نجاح موسم الحصاد يبدأ قبل عملية الحصاد نفسها، حيث تم اتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية، من أبرزها:

- توفير 734.000 قنطار من بذور الحبوب المعتمدة بأثمان مدعمة وموحدة على الصعيد الوطني؛
- ضمان تزويد السوق الوطنية بحوالي 500.000 طن من الأسمدة؛
- استمرار دعم التحاليل المخبرية للتربة والمياه والنباتات؛
- وكذا مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للزرع المباشر وتشجيع التقنيات الزراعية المحافظة على الموارد الطبيعية؛
- وكذا الإطلاق الفعلي لبرنامج الري التكميلي بهدف الوصول إلى مليون هكتار بحلول سنة 2033؛
- وكذا، توسيع نطاق التأمين الفلاحي، وإعادة هيكلة منتجاته مع تعزيز مساهمة الدولة لفائدة الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين منهم؛
- وكذا مواصلة تنزيل عقد برنامج تنمية سلسلة الحبوب، بهدف تحسين الإنتاج والتخزين والتحويل وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وقد ساهمت هذه التدابير إلى جانب التحسن المناخي في تحقيق إنتاج متوقع إن شاء الله، غيناهز 90 مليون قنطار، منها 44 مليون قنطار من القمح الطري، 21 مليون قنطار من القمح الصلب و25 مليون قنطار من الشعير.

وفي هذا السياق، تكتسي المكننة الفلاحية أهمية خاصة في تسريع وتيرة الحصاد وتحسين المردودية، لذلك تعمل الوزارة بتنسيق مع المهنيين على تطوير المكننة الفلاحية وملاءمة الإطار القانوني المرتبط بها من خلال إعادة النظر في منظومة دعم اقتناء المعدات الفلاحية لفائدة الفلاحين، وكذا شركات الخدمات الفلاحية.

كما تواصل الوزارة تعزيز قدرات التخزين عبر إحداث وحدات قرب لتخزين الحبوب، بطاقة تناهز مليوني قنطار، ورفع نسبة دعم استثمارات البنية التحتية للتخزين من 10 إلى 25%، فضلا عن تطوير منظومة وطنية متكاملة للمخزون الاستراتيجي الوطني.

إن تعزيز قدرات التخزين والمخزون الاستراتيجي للحبوب، يشكل ورشا أساسيا لتقوية الأمن الغذائي الوطني والرفع من قدرة بلادنا على مواجهة الأزمات وتقلبات الأسواق الدولية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اتخذت الوزارة جميع التدابير اللازمة لمواكبة الفلاحين وضمان إنجاز عملية الحصاد والتجميع والتسويق في أفضل الظروف، وقد بدأت عملية الحصاد والتسويق بشكل تدريجي.

وتشير المعطيات الأولية إلى تحقيق مستويات جيدة للإنتاج، كتراوح بين 15 و57 قنطار للهكتار حسب المناطق، وإلى غاية 15 يونيو 2026، تجاوزت الكميات المجمعة 100 ألف قنطار يوميا خلال الأسبوع الثاني من يونيو، كما أن حوالي 84% من الكميات المجمعة تأتي من جهة الدار البيضاء-سطات، فاس- مكناس، ومراكش- أسفي.

ويتولى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني تتبع عملية جمع وتسويق الحبوب ومراقبة جودة المنتوج.

فالرهان اليوم لا يقتصر على تحقيق محصول جيد، بل يتمثل كذلك في تثمين مجهودات الفلاحين وتحسين ظروف تسويق المنتوج الوطني وتعزيز قدرات التخزين وترسيخ أسس منظومة أكثر قدرة على مواجهة التقلبات المناخية والاقتصادية مستقبلا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بتسويق محصول القمح اللين الوطني، تعتمد الحكومة مقاربة ترتكز على إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني وتعزيز الأمن الغذائي لبلادنا، ويتم تنزيل هاذ المقاربة وفقا للدورية المشتركة لتسويق القمح الطري والتي ترتكز على:

- أولا، تحديد السعر المرجعي لشراء القمح اللين ذي الجودة المحددة في الدورية، الموجه إلى المطاحن الصناعية في 280 درهم للقنطار؛
- وقف تعليق استيفاء الرسوم الجمركية على استيراد القمح الطري لمدة شهرين، يونيو ويوليوز 2026؛
- توقيع اتفاقية ملزمة بين الدولة والمهنيين لتسويق محصول القمح الطري الوطني تضمن جمع ما لا يقل عن 15 حتى 20 مليون قنطار؛
- وكذا اعتماد آلية إضافية لتكوين المخزون الاستراتيجي، تقوم على صرف منحة تخزين قدرها 3 دراهم لكل أسبوعين بالنسبة لكل قنطار من القمح الطري الوطني يتم الاحتفاظ به.

ويهدف هذا الإجراء الذي تم اعتماده لأول مرة إلى تشجيع تكوين مخزون احتياطي تيبلغ 8 مليون قنطار من الإنتاج المحلي، بما يسمح بتحسين تغطية الاحتياجات لمدة 6 شهور عوض 3 شهور.

ويمثل هاذ التوجه خطوة نوعية في مسار تعزيز السيادة الغذائية الوطنية، من خلال الانتقال من منطق تدبير الحاجيات الآنية إلى منطق بناء مخزون استراتيجي مستدام وقادر على تأمين احتياجات البلاد في مختلف الظروف.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي المرابط الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى توضيحاتكم القيمة.

وتفاعلا مع جوابكم، نود التأكيد أن موضوع حصاد الحبوب هو موضوع - كما تعلمون - يكتسي كل سنة أهمية بالغة لدى المواطن المغربي بالنظر إلى ارتباطه المباشر بالأمن الغذائي وضمان تموين كذلك الأسواق الوطنية بمادة حيوية وأساسية في النظام الغذائي الوطني.

وفي هذا الإطار، نحمد الله سبحانه وتعالى على التساقطات المطرية الأخيرة لهذه السنة التي ساهمت بلا شك في تحسين الوضعية الفلاحية وأعطت والحمد لله مؤشرات إيجابية - كما ذكرتم - بخصوص محصول الحبوب لهذه السنة، وهو ما يعني من شأنه أن يخفف نسبيا من الضغط على السوق الوطنية ويعزز كذلك آمال الفلاحين بعد سنوات صعبة اتسمت بالجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج.

غير أن نجاح موسم الحصاد، السيد الوزير المحترم، لا يرتبط فقط بحجم الإنتاج، بل أيضا بمدى نجاعة التدبير الحكومي لهذه المرحلة من خلال توفير ظروف مناسبة للتخزين والتنسيق وضمان مواكبة مستمرة للفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين منهم وحمايتهم من المضاربات والاختلالات التي قد تؤثر على مداخيلهم وعلى استقرار واستمرار الإنتاج الداخلي.

السيد الوزير المحترم،

من المفروض أن تنعكس المؤشرات الإيجابية للموسم الفلاحي على مستوى الأسعار داخل الأسواق الوطنية، لأن تحسين العرض يجب أن يواكبه كذلك ضبط لمسالك التوزيع ومحاربة كل أشكال الاحتكار والمضاربة التي تساهم إما في ارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر، أو أسعار يعني لا تؤمن دخلا مشرفا للفلاحين الصغار.

وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة الاستمرار في تعزيز قدرات التخزين وتحسين البنيات اللوجيستيكية ومواصلة دعم الإنتاج الوطني باعتبارها عناصر أساسية:

1- لضمان مخزون استراتيجي كاف من الحبوب؛

2- تقوية السيادة الغذائية لبلادنا في مواجهة التقلبات الدولية والأزمات المناخية المتتالية؛

3- وأخيرا، ضمان دخل معقول للفلاحين الصغار والمتوسطين.

وعليه، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين ونتبنى تدابير عملية تضمن استقرار السوق الوطنية وتوازنها والعمل على حماية المنتوج الوطني وضمان القدرة الشرائية للمواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المداني أملوك، تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نؤكد أن موسم حصاد الحبوب لهذه السنة يأتي ولله الحمد في سياق وطني مطبوع بغزارة التساقطات المطرية التي شاهدتها مختلف المناطق والجهات، ما مكن القطاع الفلاحي من استعادة ديناميته الإنتاجية، بعدما عرف خلال السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا على مستوى إنتاج الحبوب جراء توالي سنوات الجفاف ببلادنا.

وما كانت لحصة الموسم الفلاحي أن تعرف هذا التطور الإيجابي والمثمر لولا المجهودات الكبيرة والاستثنائية التي بذلتها هذه الحكومة من أجل إنجاح الموسم الفلاحي، سواء على مستوى ضمان توفير كل المدخرات الفلاحية للفلاحين أو من خلال مواكبة دائمة ومستمرة للفلاحين عبر توفير سلسلة من برامج الدعم والتأطير لهم، أو من كذلك تنزيل جملة من الإجراءات الاستباقية المتعلقة بالتجميع والتخزين والتسويق.

السيد الوزير المحترم،

اليوم جميع الأرقام والمؤشرات تؤكد أننا أمام موسم استثنائي لحصيلة المنتوج الوطني من الحبوب، وهو ما يفرض الاشتغال أكثر، السيد الوزير، على حماية مصالح الفلاحة الوطنية وحماية صغار الفلاحين، وذلك من خلال تنزيل حزمة من الإجراءات والتدابير لتوسيع الطاقة الاستيعابية لحجم المخزون الوطني من الحبوب على مستوى كافة الجهات، خصوصا في ظل ما تعرفه مراكز التجميع من ضغوطات خلال موسم الحصاد.

كما نطالبكم أيضا، بتثمين هذا المحصول السنوي من خلال تعزيز آلية التسويق لضمان أثمنة معقولة لهاذ المنتوج الفلاحي الثمين، مع مواصلة دعم التعاونيات الفلاحية ومختلف الهيئات المهنية للحفاظ على استقرار السوق الوطنية.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نطالبكم مجددا بأن يكون هذا الموسم الفلاحي موسما لتحسين مداخيل الفلاحين، خصوصا الفلاحين الصغار، ولتعزيز الأمن الغذائي ببلادنا وتحقيق السيادة الفلاحية، وهو ما يفرض تنزيل حزمة من الإجراءات والتدابير الحكومية الكفيلة بتجاوز كل العراقيل التي

تعرفها فلاحتنا الوطنية.

ونحن متيقنون بأنكم، السيد الوزير المحترم، ستتمكنون من تدبير هذا الموسم بما يخدم مصالح الفلاحين المغاربة والمنتوج الوطني والاستغلال لهذه الطفرة الفلاحية من أجل خدمة المشروع التنموي المغربي الذي يضع مصالح المواطن على رأس أهدافه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي صبحي.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على التوضيحات والمعطيات التي تضمنها جوابكم بشأن الإجراءات والتدابير المتخذة لتأمين حسن سير عملية الحصاد وتجميع المحصول الوطني من الحبوب وتخزينه وتوزيعه.

السيد الوزير المحترم،

قطاع الحبوب قطاع حيوي واستراتيجي بالنسبة للأمن الغذائي ببلادنا.

- أولا، لمركزية الحبوب في النظام الغذائي للمغاربة؛
- ثانيا، لارتباطه المباشر بمداخيل مئات الآلاف من الأسر التي تعمل في الفلاحة؛
- وثالثا، لأثره على استقرار الأسواق الوطنية.

ما تفضلتم به، السيد الوزير المحترم، مهم، لكن تبقى إشكالية التفاوت الحاصل بين القرار المتخذ مركزيا في الرباط وبين تنزيله الفعلي على أرض الواقع، واقع للفلاح الصغير والصغير جدا، والذي يجد نفسه وحيدا في مواجهة تحديات كبيرة في فترة الحصاد.

هناك تفاوتات لا يمكن نكرانها بين الجهات والأقاليم، من حيث توفر البنيات اللوجيستيكية والتجهيزات الضرورية المرتبطة بعملية الحصاد والتجميع والتخزين، الأمر الذي يجعل من الفلاحة، خاصة الصغار منهم في العديد من الأقاليم، وخصوصا إقليم الصويرة الذي أمثله، مضطرون لبيع محاصيلهم مباشرة بعد الحصاد بسبب محدودية إمكانية التخزين، ما يجعلهم عرضة لتقلبات السوق والاستغلال وضغط الوسطاء، وجرهم للاستفادة من الفترات التي تتحسن فيها الأسعار.

وأذكر هنا، السيد الوزير المحترم، ما ذكرتيش هنا (l'SCAM[1]) اللي تتبيع للفلاحة الصغار ولا الفلاحة الكبار زريعة بواحد الأثمان خيالية، وفاش تتشري من عندهم هذاك الثمن اللي تتاخذ منهم حتى الثمن ديال الحصاد ما تيتوفروش، وخصوصا حتى هاذيك البالا ديال التبن اللي كانو تيشريوها بالكيلو بـ 6 دراهم، 8 دراهم، دابا راه تدير 6 دراهم، 8 دراهم بالا على قدها.

ويجعل السيد الوزير حجم الآثار الذي تحققه هذه التدابير على الواقع الميداني مسألة لا ضرورية.

السيد الوزير المحترم،

نجاح الموسم الفلاحي الحقيقي لا يمكن أن يقاس فقط بالمقاربة الكمية، لا يمكن أن يقاس فقط بحجم الإنتاج المحقق، وإنما كذلك بالأساس بقدرة وفاعلية المنظومة الوطنية المعتمدة في هذا الإطار على الوفاء بالأهداف والالتزامات المعلنة، تأمين استفادة كل فلاح في كل ربوع المملكة، خاصة من الفلاحة الصغار والصغار جدا، لأن طموحنا أكيد في تحقيق واقع فلاحي يستند على حكامة فعالة تحقق النجاعة والشفافية والتتبع المستمر وتزويد الأسواق الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون، تنشكركم على التعقيبات ديالكم، ولكن اسمحوا لي نركز على واحد ثلاثة دالرسائل أساسية:

- أولا، الفلاح، وخاصة الفلاح صغير، اللي تيتحمل سنوات الجفاف وواصل الإنتاج ديالو، خصنا اليوم يلقى الشروط المناسبة لتسويق محصوله وتثمين المجهود اللي دار؛

- ثانيا، كاينة واحد الأولوية دالحكومة واضحة المنتوج الوطني أولا، ماشي معقول يكون عندنا محصول هاذ العام يكون مزيان وما نعطيوش الأولوية اللي تيستحق؛

- ثالثا، تعزيز - وجات عندنا في التدخلات ديالكم السادة المستشارون- المخزون الاستراتيجي من الحبوب، بالاعتماد على الإنتاج الوطني وهو ورش أساسي لمواجهة التقلبات المناخية والظرفية والتقلبات الدولية اللي تتعرفوها.

اليوم، الرهان ماشي غير نجمعو المحصول، الرهان هو نحميو الفلاح ونقويو المنتوج الوطني، ونضمنو الأمن الغذائي ديال بلادنا.

ولهذا، ستظل الوزارة كتعمل معبأة مع جميع الشركاء لمواكبة هاذ الورش،

[1] **S**ociété **C**ommerciale **A**gricole de **M**aroc.

هناك التجميع والتسويق إلى حين تحقيق الأهداف المنشودة.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
السؤالان المواليان حول "وفرة الأضاحي وضبط أسعارها" تجمعهما وحدة الموضوع سنعرضهما دفعة واحدة.
والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية وموضوعه "ارتفاع أسعار المواشي مع اقتراب عيد الأضحى".
السي سماعيل العالوي، تفضلوا

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها من أجل ضبط أثمنة المواشي خلال فترة عيد الأضحى ؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لضمان وفرة الأضاحي وضبط أسعارها في حدود معقولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.
السيد نبيل تفضلوا.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

عن الإجراءات التي لم تتخذها الحكومة لضمان وفرة المواشي وضبط الأسعار، نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بوفرة الأضاحي وضبط أسعارها.
تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، نبغي نشكركم على إثارة هاذ السؤال المرتبط بعيد الأضحى المبارك، باعتباره مناسبة دينية وشعيرة مباركة تحظى بمكانة خاصة لدينا كمغاربة ومسلمين.
ومقارنة بعدد من الدول، تؤكد المعطيات أن المغرب يعرف مستويات مرتفعة من الإقبال على شعيرة الأضحية، وهو ما يعكس تشبث المغاربة بهذه الشعيرة المباركة، لكنهم يفرض في المقابل ضغطا على المنظومة الإنتاجية، خاصة بعد سنوات اتسمت بتداعيات جائحة "كوفيد" وتوالي فترات الجفاف، وما ترتب عنها من تأثير على القطيع الوطني.
وقد شكل البرنامج الملكي لإعادة تكوين القطيع، إلى جانب التحسن الملحوظ في الظروف المناخية خلال الموسم الفلاحي الحالي، عاملا حاسما في استعادة القطيع الوطني لجزء مهم من توازنه.
وفيما يخص عملية تسويق الأضاحي، فقد ساهمت الوزارة إلى جانب باقي المتدخلين المعنيين في اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية إلى تحسين ظروف البيع والاقتناء ودعم مجهود تقريب نقط بيع الأضاحي من المواطنين.
وإيلا تسجلات بعض الحالات ديال عدم التوازن بين العرض والطلب في بعض الأسواق لسبب الضغط الكبير ديال يومين الأخيرين قبل العيد، وبعد الصعوبات الظرفية المرتبطة بتنقل الماشية، فهاذ الحالات بقات معزولة ومحدودة، ولكن للأسف ضخمت أحيانا وتقدمت وكأنها كانت وضعية عامة، والحال أن المعطيات المدنية تتبين غير ذلك.
وبهاذ المناسبة، بغيت نفتح واحد القوس، باش نوضح واحد النقطة اللي تم تداولها في جلسة برلمانية سابقة والمتعلقة بأثمان الأضاحي، فذيك اللحظة تم استدراك الأمر في حينه وتوضيح المقصود بشكل واضح ومن باب الإنصاف والمسؤولية، خص النقاش يبقى مرتبط بالصورة الكاملة وبالمعطيات الميدانية، ماشي بجزء من الكلام خارج السياق ديالو.
عيد الأضحى مناسبة عزيزة على المغاربة كاملين، مرتبطة بالدين وبالأسرة وبقيم التضامن والتكافل والتراحم، ولهذا راه ما خصناش نحولو هاذ المناسبة الجامعة إلى مجال للمزايدات أو لتصفية الحسابات السياسية.
كما أود أن أغتنم هذه المناسبة، باش نشكر الفلاحة والكسابة ديالنا اللي خدمو في ظروف صعيبة خلال السنوات الأخيرة ديال الجفاف، ومع ذلك بقاو متشبثين بالكسيبة ديالهم وبفلاحتهم وهاذ الشي تيستحق كل التقدير والاحترام.
ومن هاذ المنطلق، فالمزايدات السياسية ما تتنفع لا الفلاح ولا المواطن ولا البلاد، اللي خصنا كاملين ندیرو هو إنصاف المجهودات اللي تبذلت ونقولو الحقيقة بلا تهويل وبلا تبخيس، وإن الهدف المشترك يجب أن يظل هو ضمان تموين السوق ودعم الإنتاج الوطني وحماية القدرة الشرائية للمواطنين في إطار رؤية واقعية تستحضر الرهانات الاقتصادية والاجتماعية ديال القطاع.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذن يمكن نقولو بأن التحدي ما بقاش في الإنتاج بقدر ما ولى مطروح بعض حلقات التسويق والتوزيع، وبالتالي ولى من الضروري نعاودو النظر في طريقة تنظيم وتسويق المنتوجات الفلاحية في بلادنا ما بقاش معقول ندبرو

عملية البيع والشراء بنفس الآليات اللي كانت قبل 20 عام ولا أكثر، بينما الواقع الاقتصادي والاجتماعي تبدل بزاف.

ولهذا خصنا وقفة جماعية، كل واحد يتحمل فيها المسؤولية ديالو باش نطورو هاذ المنظومة ونجتهدو لتعزيز التنظيم والشفافية والنجاعة ديال هاذ الأسواق.

ومن هنا خصنا كاملين نواصلو الخدمة باش نحسنو هاذ المسارات ونقربو المنتوج للمواطن في ظروف أفضل وبأثمنة معقولة وكتراعي مصالح الجميع.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السي سماعيل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن مناسبة عيد الأضحى أصبحت وراءنا وأن السؤال الذي تقدمنا به طرح قبل العيد في سياق التحذير من الارتفاع المهول الذي عرفته أسعار الأضاحي، غير أن تجاوز المناسبة لا يعني تجاوز آثارها لأن آلاف الأسر المغربية مازالت تؤدي اليوم ثمن تلك المرحلة، بعدما وجدت نفسها أمام أسعار غير مسبوقة استنزفت قدرتها الشرائية وأثقلت كاهلها في ظرفية اقتصادية واجتماعية صعبة.

لقد تابع المغاربة كيف تحولت شعيرة دينية واجتماعية إلى مصدر قلق وضغط نفسي ومالي للأسر في ظل ارتفاع الأسعار إلى مستويات لم تعد منسجمة مع واقع الدخول والأجور، والسؤال المطروح اليوم ليس فقط لماذا ارتفعت الأسعار؟ بل كيف ترك المواطن وحيدا في مواجهة المضاربة والاختلالات التي يعرفها سوق الماشية دون تدخل ناجع وفعال من الحكومة؟

السيد الوزير،

غنفتح واحد القوس وهذه رسالة للمغاربة لتصحيح بعض المغالطات، القول بأن الفريق الاشتراكي صوت ضد تشكيل لجنة تقصي الحقائق مجرد مغالطة وكذبة سياسية مفضوحة، لأنه لم يجرى أي تصويت أصلا داخل مجلس المستشارين في هذا الموضوع، وتشكيل هذه اللجن يتم وفق مسطرة دستورية واضحة، بدايتها طلب رسمي وليس ما يتم ترويجه من ادعاءات واللي تيروج لهاذ المغالطات إما ما فهمش المسطرة أو كيتعمد يظلل الرأي العام، وفي الحالتين فالمواطن يستحق الحقيقة ماشي البروباغندا وراه خلاص كولشي عارف، راه كولشي عارف شكون مورا هاذ التضليل وتمرير المغالطات وعلى راسهم بن فولان، بن فولان العجوز ومن معه، اللي تيتنفس بالكذوب وغادي نقولها لك مرة أخرى، سير ضربها لك بشي حجة واعطي لراسك الراحة، أحسن لك، راه غرقتي المغاربة بالأزمات أنت والحزب ديالك، ودابا الحاجة الوحيدة اللي خصك تخرج بها هو أنك تخرج تطلب السماحة من المغاربة وسير اعطي لراسك السي العجوز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

السي نبيل اليزيدي.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما قلتو أن عيد الأضحى شعيرة مهمة بالنسبة للمغاربة، ارتباط المغاربة بهاذ الشعيرة له مرجعيات دينية، اجتماعية، وتاريخية متأصلة في الوعي المغاربي، ولكن للأسف أن هذا الارتباط لم يكن موضوع اهتمام والمستحمل مسؤوليتكم السياسية، وجعلتم من عيد الأضحى فرصة لتجار الأزمات ليستفيدو من كرم الحكومة فيما يخص الإعفاءات الجمركية والضريبية والدعم المباشر.

الحكومة منذ بداية مهامها أصدرت أكثر من سبعة مراسيم تتعلق بإعفاءات جمركية تتعلق باستيراد الأغنام والأبقار، الحكومة دعمت كل رأس للأغنام بـ 500 درهم في فترة من الفترات، الحكومة دعمت إناث الأغنام، الحكومة دعمت الأعلاف، الحكومة دعمت النقل بشكل عام بما في ذلك نقل الأغنام والأبقار.

بل الأكثر من ذلك، السيد الوزير، فإن الحكومة شرعت لهذا الإعفاء الجمركي في قانون المالية في المادة السادسة من قانون المالية لـ 2025، وكان المنتظر من كل هذه الإجراءات أن يتأثر العدد ديال القطيع والثمن ديالو بشكل إيجابي ولكن العكس الذي حدث.

ففوجئ المغاربة في عيد الأضحى بان الأثمنة أو الأسعار كانت محولة تجاوزت الحد الأدنى للأجور وبأن الأغنام أو المواشي لم تتوفر في مجموعة من الأسواق في آخر أيام العيد.

قد يقول قائل أننا في دولة ليبرالية وأن المسألة تخضع لقاعدة العرض والطلب وأن تدخل الدولة محدود، سأقول أنني متفق معكم تماما، ولكن خارج إطار الدعم العمومي.

ولكن أن يدعم المغاربة هذا القطاع وأن لا يجدوا له تأثيرا في حياتهم المعيشية، فهذا ما لا يقبله المنطق السليم.

اليوم هذا الموضوع موضوع نقاش اجتماعي مهم داخل المجتمع المغربي لدرجة

أنه نسبت إلينا أننا امتنعنا عن التصويت أو تفعيل آلية المراقبة الدستورية، لذلك أرى حتى نجيب على تطلعات المغاربة وعلى تساؤلاتهم وبعيدا على أية مزايدة سياسية، أغلبية ومعارضة أن نفعل الآليات التي يمنحها لنا الدستور للرقابة على الدعم والإجابة على أسئلة المواطنين.

أين ذهب الدعم ومن استفاد منه؟ وهل هناك أخطاء؟

لأننا في إجابتنا على هذا السؤال إجابة على سؤال مهم وكبير هو: هل المواطن فعلا قلب السياسة العمومية، هل المواطن هو جوهر القرار؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

تعقيب عندي جد بسيط هو أن باش نوضح بأن الوزارة كتدبر وتتوفر الإنتاج، والحمد لله القطيع الوطني اليوم بدى تيرجع العافية ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "البرنامج والتدابير المتعلقة بالمسالك الفلاحية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

مولاي المصطفى، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

على المسالك الفلاحية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تولي وزارة الفلاحة أهمية خاصة لهاذ المسالك باعتبارها رافعة لفك العزلة عن الساكنة القروية وتقوية الربط بين مناطق الإنتاج والأسواق، وتحسين الولوج إلى الخدمات والتجهيزات الأساسية.

فضلا عن دورها في تثمين المنتجات الفلاحية وتحسين ظروف تسويقها.

وقد ساهمت الوزارة إلى جانب مختلف الشركاء في إنجاز وتأهيل بنية تحتية مهمة بالعالم القروي، ففي إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تم بناء وصيانة أكثر من 22.000 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية.

كما مكنت مشاريع الفلاحة التضامنية والتنمية القروية المندمجة من إنجاز ما يزيد عن 2550 كيلومتر من المسالك، خاصة بالمناطق الجبلية والهشة.

وبموازاة ذلك، تم في إطار استصلاح وإعادة تأهيل دوائر الري الصغير والمتوسط، إنجاز أكثر من 2000 كيلومتر من المسالك القروية منذ انطلاق استراتيجية الجيل الأخضر.

وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين وتيسير تنقل الأشخاص والبضائع وتسويق المنتجات الفلاحية وتسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية بما يدعم الدينامية الاقتصادية والاجتماعية بالمجالات القروية والجبلية.

أما فيما يتعلق بالصيانة فتتولى الجماعات الترابية هذه المهمة بعد إنجاز هاذ المنشئات، وذلك في إطار الاختصاصات المخولة لها قانونا، فيما تسهر المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي على صيانة المسالك الفلاحية الواقعة داخل المدارات السقوية، وفق الإمكانيات المتاحة وبتنسيق مع الشركاء المعنيين.

وستواصل الوزارة بشراكة مع مختلف المتدخلين تعبئة الإمكانات اللازمة لتوسيع شبكة المسالك الفلاحية والقروية وتسريع إنجاز المشاريع المبرمجة مما يسهم في تعزيز جاذبية المجالات القروية والجبلية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها وذلك في انسجام مع الدينامية الجديدة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال برامج التنمية الترابية المندمجة مع إعطاء الأولوية للمجالات الأكثر هشاشة وفق مقاربة ترتكز على الإنصاف المجالي والاستهداف الترابي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم مولاي المصطفى العلوي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

طرحنا معكم هذا السؤال ونحن مقتنعون بأن المسالك الفلاحية تشكل دعامة أساسية لفك العزلة عن ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، حيث تلعب أدوارا مهمة في دعم الاقتصاد المحلي وفي تحسين ظروف عيش الأسر بهذه المجالات الترابية الشاسعة.

وفي هذا الإطار، نسجل بكل ارتياح بأن هذا البرنامج عرف خلال هذه

الولاية الحكومية تسريع وثيرة إنجازه بالعديد من المناطق التي تعرف هشاشة وعزلة على مستوى البنيات التحتية، وهو ما سيمكن من خلق دينامية تنموية حقيقية تقطع مع مغرب السرعتين، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم،

اليوم، بلادنا حققت تراكما مهما وإيجابيا ينضاف إلى المكاسب التي تحققت للعالم القروي غير أنه لازالت بعض المناطق تعرف بطئا في تنزيل هذه المشاريع، ونخص بالذكر جهة بني ملال- خنيفرة، حيث تعاني العديد من الجماعات القروية والدواوير من تدهور مستمر للمسالك الفلاحية، نتيجة انعدام المسالك الطرقية ببعض الدواوير وغياب الصيانة الدورية، علاوة على عدم مراعاة بعض الخصوصيات الجغرافية والمناخية التي تتميز بها هذه المجالات الترابية أثناء عملية إنجازها، مما يؤثر سلبا على تنقل الساكنة خلال فصل الشتاء، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على تسويق المنتوجات الفلاحية وعلى الولوج إلى مختلف المرافق الأساسية.

أمام هذا المشهد الذي باتت تعرفه هذه الدواوير، نطالبكم السيد الوزير المحترم، بتوجيه برامج الوزارة نحو تأهيل هذه المسالك الحيوية التي تشكل شريان مهم في المعيش اليومي للساكنة.

ونطالبكم أيضا بضرورة الرفع من الميزانية الاستثمارية المخصصة لهذا البرنامج لأن العالم القروي يحتاج إلى دفعة قوية تمكنه من الانخراط في المسار التنموي الذي باتت تعرفه العديد من الأقطاب التنموية الكبرى، وآن الأوان لوضع البادية المغربية على رأس منظومة الاستهداف.

ونؤكد أن العالم القروي ليس مجالا ترابيا جامدا، بل هو فضاء شاسع وحي يلعب أدوارا مهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وفي تحقيق السيادة الغذائية الوطنية.

لذلك، نطالبكم مجددا، السيد الوزير المحترم، بتأهيل المسالك الفلاحية على المستوى الوطني وخاصة جهة بني ملال- خنيفرة، ونحن واثقون بأنكم ستتفاعلون بالإيجاب مع هذه المطالب المشروعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

إذن ننتقل إلى السؤال السابع موضوعه "الإجراءات والتدابير الموجهة للفلاح الصغير في إطار برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين لتقديم السؤال.

أستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات والتدابير الموجهة للفلاح الصغير في إطار برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، عملت الوزارة، بتنسيق مع وزارتي الداخلية والاقتصاد والمالية، على تنزيل برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني، وقد انطلق هذا البرنامج خلال شهر ماي 2025، عبر عملية وطنية لإحصاء القطيع بإشراف من السلطات المحلية بهدف إرساء قاعدة بيانات دقيقة، حيث تم تسجيل مليون و200 ألف كساب.

وقد مكن هذا البرنامج من استهداف مختلف مربي الماشية على الصعيد الوطني، مع إيلاء عناية خاصة للفلاحين الصغار والكسابة باعتبارهم الفئة الأكثر تأثرا بتداعيات الجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وتبرز أهمية هذا الاستهداف بالنظر إلى أن 93% من مربي الأبقار يستغلون أقل من 10 رؤوس و75% من مربي الأغنام والمعز يتوفرون على أقل من 20 رأس.

كما مكنت المنهجية المعتمدة لتدبير الدعم المباشر من الوصول إلى صغر الكسابة بمختلف المناطق، بمن فيهم الذين كانوا لأسباب جغرافية أو لوجيستيكية أو مادية، يواجهون بعض الصعوبات في الاستفادة من برامج توسيع الأعلاف المدعمة، وصلنا لدعم جميع الكسابة في جميع مناطق المغرب حتى هاذوك اللي ما عندهم لا طريق لا والو.

وفي السياق نفسه، تم اعتماد صيغة تناقصية في احتساب مبالغ الدعم بحسب حجم القطيع بما يضمن توجيه دعم أكبر للفلاحة الصغار والكسابة صغار.

وقد ساهم الدعم المالي المباشر المخصص لاقتناء الأعلاف في التخفيف من كلفة الإنتاج ودعم استدامة الإنتاج الحيواني والمحافظة على استقرار مربي الماشية بمناطقهم، كما مكن الدعم الموجه للحفاظ على إناث الأغنام والمعز المخصصة للتوالد من حماية الرأسمال التوالدي للقطيع الوطني عبر الحد من ذبح الإناث والمحافظة على قدراته الذاتية على التجدد.

كل هذه الإجراءات وضعت لإعادة تكوين القطيع بعد الصعوبات الكبيرة التي عاشها بسبب جائحة "كوفيد" وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع كلفة الأعلاف وباقي المدخلات، هدفنا هو أن يبقى الكساب في هاذ النشاط وأن يستعيد القطيع الوطني عافيته بما يضمن استمرار واستدامة الإنتاج في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

كما تعلمون، السيد الوزير، فإن القطيع الوطني يعتبر ثروة وطنية مهمة وركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والوطني، فهو مصدر دخل مباشر لعدد كبير من الفلاحين والأسر المغربية في المجال القروي، ومساهم رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والاقتصادي والاجتماعي.

ورغم هذه الأهمية الاستراتيجية للقطيع الوطني والجهود المبذولة للنهوض به وتنميته عبر مختلف الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها للحفاظ على هذه الثروة الحيوانية، سواء عبر الدعم المقدم من مستوردي الماشية في صيغته السابقة أو عبر التدابير الجمركية والضريبية المتخذة لضمان تزويد السوق الوطني بما يكفي من مادة اللحوم، وما يتم القيام به من تدابير مهمة في إطار إعادة تشكيل القطيع الوطني، لا سيما الدعم المباشر لفائدة مربي الماشية لاقتناء الأعلاف والحفاظ على الإناث الموجهة للتوالد والتخفيف من مديونية المربين، إلا أن وضعية القطيع الوطني لازالت في حاجة إلى المزيد من الجهود.

السيد الوزير؛

إن ما شهده قطاع تربية الماشية خلال السنوات الماضية من تحديات متزايدة نتيجة توالي سنوات الجفاف وشح الأعلاف وارتفاع ثمنها وازدياد الطلب في السوق الوطنية على المواشي، وغير ذلك من الإكراهات والتحديات المعروفة، هي عوامل كافية لجعل وضعية استراتيجية واضحة ومتكاملة لحماية الثروة الوطنية والحفاظ عليها وتنميتها ضرورة حتمية واستراتيجية وطنية، تضع في قلب اهتماماتها صغار ومتوسطي الفلاحين الذين يشكلون 70% من الاستغلالات الفلاحية، باعتبارهم الركيزة الأساسية في التنمية الفلاحية والقروية.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى المزيد من الاهتمام بهذه الفئة من الفلاحين، التي تشكل العمود الفقري للقطاع، ودعمهم والتواصل الدائم معهم والعمل على تدليل العقبات التي تعترضهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية.

فعدم الاهتمام بصغار ومتوسطي مربي الماشية سيزيد من تعقيد وضعيتهم، الذين يعانون أصلا من العديد من الصعوبات التي دفعتهم إلى تقليص قطعانهم، لا سيما بسبب التغيرات المناخية وارتفاع أثمنة الأعلاف وضعف تنظيم السوق وصعوبة تسويق منتجاتهم، ناهيك عما يلعبه الوسطاء من أدوار سلبية في تعميق أزمتهم، حيث يتسبب تدخلهم بين الفلاح والمستهلك في رفع الأسعار وضرب مصالحهم، وغير ذلك من الممارسات السلبية التي سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن حذر منها في أحد تقاريره سنة 2026.

واحد الملاحظة، بأن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يكذب جميع الادعاءات والشائعات التي تروج بأننا صوتنا ضد تشكيل بعثة لتقصي الحقائق بخصوص الدعم الذي صرف للقطيع الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

أنا بغيت نأكد للسيدة المستشارة بأن إيلا كان شي واحد غيدافع على الكساب الصغير هو وزارة الفلاحة والسيد الوزير اللي حداك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ونرحب بالسيدة الوزيرة والسيد الوزير.

وننتقل للأسئلة الموجهة لكتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي.

والبداية مع السؤالين حول "الأشخاص في وضعية إعاقة"، والذين تجمعهما وحدة الموضوع.

السؤال الآني الأول موضوعه "العناية بالأشخاص ذوي إعاقة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السي ادبدا، تفضلوا.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل العناية بأشخاص في وضعية إعاقة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي موضوعه "دعم الأسر التي تتكفل بأشخاص في وضعية إعاقة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي المختار صواب، تفضلوا.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الحكومة لدعم الأسر التي تتكفل بأشخاص في وضعية إعاقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي للإجابة على السؤالين المتعلقين بالأشخاص في وضعية إعاقة.

تفضلوا السيد الوزير.

تفضلوا إيلا بغيتو تستعملو المنصة السيد الوزير.

السيد عبد الجبار الرشيدي، كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلف بالإدماج الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

الشكر للفريقين الذين تقدما بسؤال حول موضوع دعم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

لا بد من التأكيد منذ البداية أن الحكومة أولت اهتماما كبيرا جدا للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحقوق السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفهاذ الإطار، لا بد نشير لواحد الملاحظة جوهرية، لا يمكن أن نتصور النهوض بالدولة الاجتماعية وفئات خارج منظومة الاهتمام، خارج منظومة الحقوق، منها الأطفال المهملون، أطفال في وضعية الشارع، نساء في وضعية صعبة وكذلك الأشخاص في وضعية إعاقة.

من أجل هذا، قمنا بصياغة المخطط الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2025-2027، ونبغي نعطي بالأرقام والمؤشرات ما تم إنجازه على مستوى دعم الحقوق الاجتماعية.

اتساع قاعدة المستفيدين من خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، حيث وصل عدد المستفيدين 419.086 شخص في وضعية إعاقة يستفيدون من مجموع خدمات هاذ الصندوق.

استفادة 27.884 طفل في وضعية إعاقة من برنامج تحسين ظروف التمدرس، بكلفة تصل إلى 396 مليون درهم، بواسطة الشراكة اللي تنقومو بها مع جمعيات المجتمع المدني، واللي عمليا تنخصصو 1200 درهم لكل طفل شهريا، اللي تيستفدو من الخدمات ديال هاذ البرنامج.

وعلى سبيل المقارنة في 2020 لم يكن عدد المستفيدين يتجاوز 17.000، أي زدنا بنسبة ديال 10.000 مستفيد جديد بنسبة تطور 64.7%، كذلك الميزانية المرصدة انتقلت من 166 مليون درهم إلى 396 مليون درهم، أي بنسبة تطور 138.5%.

لا بد كذلك نتكلم، على أنه هاذ البرنامج هو تيخفف العبء على العائلات، لأنه العائلة ملي تيجيبو الطفل ديالها للجمعيات باش يتلقى خدمات إعادة التأهيل والتربية الخاصة والترويض إلى غير ذلك، راه تنحررو العائلة وتنحررو المرأة لمدة 6 ساعات، 7 ساعات، 8 ساعات في اليوم، يمكن لها تمشي تشتغل، يمكن لها دير المشاركة يعني في الأنشطة اللي بغات، هذا أمر مهم جدا.

لا بد كذلك كرقم آخر أنه عدد المستفيدين من الحصص ديال التأهيل ارتفع من 123.000 إلى 188.000 مستفيد.

كذلك، على مستوى توزيع المعينات التقنية والأجهزة التعويضية، 3891 شخص اللي استافد، ثم على مستوى المنظومة ديال الدعم الاجتماعي، هناك تمييز إيجابي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستفيدون بتعويض يصل إلى 400 درهم، وبالنسبة للأطفال اللي في وضعية إعاقة، اليتامى من جهة الأب، التعويض يصل إلى 500 درهم.

وكاين كذلك على مستوى الإدماج الاقتصادي والمهني للأشخاص في وضعية إعاقة، فهاذ الولاية الحكومية تم تشغيل 996 شخص تم إدماجهم في الوظيفة العمومية عن طريق المباراة الوطنية الموحدة.

كما تم دعم 2623 مشروع مدر للدخل من طرف صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، (l'ANAPEC[2]) كذلك عملت على إدماج 1919 شخص اللي عندو وضعية إعاقة في سوق العمل، ثم استفادة 1318 شخص في وضعية إعاقة من برنامج "أوراش".

ونختم بالحقوق السياسية، كما تعلمون جميعا، أنه تعديل القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية جاب واحد.. المادة 32 جات بواحد المقتضى مهم جدا، أنه بالنسبة للأحزاب السياسية اللي تتقدم مرشحين اللي عندهم إعاقة وتيفوزو بالمقعد البرلماني راه الدعم يصل إلى 6 دالمرات من الدعم العادي الممنوح للمقاعد العادية، وهذا تيدخل في إطار دعم وتشجيع المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أعطي الكلمة

[2] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

لفريق الأصالة والمعاصرة.

شيخ أحمدو ادبدا..

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

بداية، لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية ومع مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وكذا مع أهداف ورش الحماية الاجتماعية الذي جعل من صيانة الكرامة وتعزيز العدالة الاجتماعية أولوية وطنية.

لقد شكل إطلاق مسطرة بطاقة شخص في وضعية إعاقة وإحداث المنصة الرقمية الخاصة بها خطوة مهمة طال انتظارها، وبالنظر لما يمكن أن توفره من توحيد للمعايير وضبط للاستهداف وتيسير للولوج الخاص في وضعية إعاقة إلى مختلف الخدمات والامتيازات.

غير أن واقع الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، ما يزال يطرح العديد من التحديات والإكراهات التي تجعلنا نقول إنما تحقق رغم أهميته لا يزال دون مستوى الانتظارات المشروعة لهذه الفئة.

فالأشخاص في وضعية إعاقة لا ينتظرون فقط بطاقة تثبت وضعيتهم، بل ينتظرون قبل ذلك وبعده خدمات عمومية دامجة ومؤسسات تعليمية مؤهلة وولوجيات حقيقية إلى الفضاءات والمرافق العمومية وفرصا فعلية للتكوين والتشغيل وآليات ناجعة للحماية الاجتماعية، تمكنهم من العيش بكرامة واستقلالية.

كما أن عددا من الجمعيات العاملة في المجال رغم الدور الحيوي الذي تقوم به ما تزال تواجه صعوبات مرتبطة بالتمويل والاستدامة وتجويد الخدمات، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على جودة المواكبة المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

ومن جهة أخرى، السيد كاتب الدولة المحترم، نسجل أن هناك تفاوتات مجالية واضحة بين المدن والمدن الكبرى والعالم القروي والمناطق النائية، سواء من حيث توفر مراكز التأهيل والترويض أو من حيث تكافؤ الفرص الذي ننشده جميعا غير متحقق بالشكل المطلوب على أرض الواقع.

السيد كاتب الدولة المحترم،

إن نجاح ورش الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة يقتضي الانتقال من منطق التدبير القطاعي إلى منطق السياسة العمومية المندمجة، التي تجعل مختلف القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية معبأة بشكل فعلي لتحقيق الإدماج الشامل لهذه الفئة.

إن رهاننا اليوم ليس فقط توفير خدمات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، بل تمكينهم من ممارسة مواطنتهم الكاملة وإشراكهم باعتبارهم فاعلين سياسيين في التنمية وقوة اقتراحية حقيقية داخل المجتمع.

وفي هذا الإطار، نؤكد دعمنا لكل المبادرات الجادة التي من شأنها تعزيز حقوق هذه الفئة مع مواصلة التعبير عن تطلعاتها وانتظاراتها المشروعة، بما يسهم في بناء مغرب أكثر إنصافا وتضامنا واندماجا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد كاتب الدولة المحترم،

لقد سمعنا كثيرا عن البرامج والمبادرات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، لكن ما لم نسمعه بعد هو جواب مقنع عن استمرار معاناة آلاف الأسر التي تواجه يوميا تكاليف العلاج والترويض والتنقل والتجهيزات الخاصة دون دعم كاف، فبينما تتحدث الحكومة بلغة الأرقام والبلاغات، لا تزال فئات واسعة تشتكي من تعقيد المساطر وضعف الاستفادة وتفاوت فرص بين المناطق، وكأن الحق في الدعم أصبح امتيازا جغرافيا.

السيد كاتب الدولة المحترم،

إن الأسر المعنية لم تعد بحاجة إلى مزيد من الوعود، بل إلى قرارات شجاعة تعالج الاختلالات القائمة، فكيف تبرر الحكومة محدودية الاستفادة رغم اتساع الحاجيات؟

ومتى ستنتقل من منطق الإعلان عن البرامج إلى منطق النتائج الملموسة؟

إن كرامة الأشخاص في وضعية إعاقة لا تقاس بعدد البلاغات الصادرة، بل بمدى قدرة الأسر على العيش بكرامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيبين، مع العلم أن عندكم 15 ثانية إضافية في إطار التوازن ما بين الحكومة والبرلمان.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا.

أنا غير بغيت نشكر المستشارين المحترمين، ومتفق معكم أنه الموضوع ديال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة هو موضوع ديال سياسة عمومية،

ما شي سياسية قطاعية، معنى موضوع ديال تدخل جميع القطاعات الوزارية.

من هنا جاء المخطط الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة اللي منخرطة فيه جميع القطاعات الوزارية، وخصنا ننتقلو من منطق ديال الإحسان للمنطق ديال تكريس الحقوق، وهو اللي تكلمت عليه، مشينا في هاذ الشي ديال تكريس الحقوق وفقا لما تفضلتم من مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

بغيت نشير، بعجالة، على أنه احنا مستمرين فتعزيز هاذ الحقوق، ونعي جيدا أنه مازال هناك عمل اللي خصو يدار، واحنا فهاذ الإطار لا بد نشير على أنه درنا واحد العمل مهم جدا ورفعنا عند السيد رئيس الحكومة واحد المخطط اللي فيه تدابير اللي هي مستعجلة.

أولا، الاستباقية باش نوقفو التزيف ديال الإعاقة ونحدو من الأسباب ديال الإعاقة، وفهاذ الإطار تنقترحو قيام خمسة تشخيصات للولادات الجدد كما هو معمول به في العديد من الدول، ثم إدراج الخدمات غير المشمولة بالتغطية الصحية في سلة العلاجات.

والإجراء الثالث، هو تخفيف العبء على العائلات من خلال الرفع من نسبة تحملات ديال الدولة ومراجعة التعريفة الطبية المرجعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الآني الموالي موضوعه "نتائج الاستفادة من التخفيض عن السفر عبر القطارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس السي عبد السلام اللبار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

سؤال الفريق الاستقلالي هو كالتالي، نتائج الاستفادة من التخفيضات في السفر عبر القطار للأشخاص المعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة؟

هذا بعدما استمعنا إليكم السيد الوزير بخصوص الأجوبة على سؤال آخر، فهمنا ونعتز كذلك بالعناية الكبيرة التي توليها الحكومة بخصوص العناية بالأشخاص المعاقين أو في وضعية إعاقة.

فما هي الأفاق؟

لأن إيلا كنا تنستافدو من القطار خصنا من القطار ننزلو لمختلف أنحاء البلاد بخصوص المقاربة الجغرافية، وننخصصو كذلك هاذ الورقة الخاصة بالنقل الحضري اللي تنلقاوه في المدن.

فحبذا تعطيونا الإمكانيات أو تعطيونا ما مدى مشروع وزارتكم للعناية أو لتوسيع هذه الشبكة بخصوص النقل الحضري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لا بد أن نسجل أنه انتقلنا لفعلية الحقوق ما بقيناش تنتكلمو على الحقوق اللي هي مكرسة في الدستور وفي القوانين، ولكن اليوم تنجزوها على أرض الواقع، ومنها الحق ديال الأشخاص في وضعية إعاقة في التنقل وبشروط ميسرة.

من هنا جا ضمن اتفاقية شراكة ما بين الوزارة وكتابة الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، على ضوء هاذ الاتفاقية تم تخفيض الثمن ديال التذكرة 50%، بالنسبة للأشخاص المكفوفين يستفيدون هم والمرافقين ديالهم كذلك من هاذ التخفيض ديال 50%.

طبعا هذه بداية وبغينا نعمموها بحال اللي جاء في التدخل ديالكم على باقي وسائل النقل، إن شاء الله.

الحصيلة ديال هاذ العملية اللي كانت مهمة جدا، درنا واحد منصة ديال تدبير الطلبات، منصة إلكترونية "إدماج" لتلقي الطلبات ومعالجتها، واليوم يمكن لي نعطي بالأرقام أنه توصلنا بـ 18.423 طلب، تمت معالجة 15.351 طلب، وتم توزيع 11.141 بطاقة على أصحابها.

اليوم، يستفيدون فعليا من هاذ التخفيضات، ويوجد حاليا 2.917 طلب قيد المعالجة، وتوزيع عدد المستفيدين 68.5% ذكور و31.5% مستفيدات من النساء، وحسب الفئات العمرية الأطفال أقل من 18 سنة يستفيدون من 13.2% النسبة ديالهم، والأشخاص البالغون 86.8% اللي تيستافدو من هاذ الخدمات.

طبعا تكلمتو على وسائل النقل الحضري، اليوم وزارة الداخلية اقتنت حافلات اللي هي جديدة ومكيفة وعندها جميع شروط ديال الولوجيات، وهذا أمر مهم جدا ينبغي أن نسجله، من قبل كان صعوبة في الولوج حتى للحافلات ديال النقل العمومي.

ونتمناو من الله إن شاء الله يكون هناك تحفيزات في المستقبل في باقي القطاعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

لا نشك في مدى جدية هذه الحكومة، ولا نشك كذلك ونعتز بديناميتكم الكبيرة ورؤيتكم التي نستنبطها أو تستنبطها الوزارة من التوجهات السامية لجلالة الملك.

السيد الوزير،

أثارتني.. كان إعجابي بما قمتم به، ولكن أثار انتباهي الكفيف، الكفيف ها هو فابور ولكن المرافق نتاعو تيخلص، إذن راه تيخلص 50% معنى أنهما بجوج تيخلصو البطاقة، تنظن تكون فهمتني أشنو تنقول لك، الكفيف اعفيناه، والمرافق راه مفروض يكون عندو مرافق، بلا ما نزيدو خصنا واحد العناية، وهاذي ما يمكنش الذكاء ديالكم كيف تنعرفكم أنكم غتغفلوها، وأنا واثق أنكم غتجتاهدو بمعية باقي أفراد الحكومة باش تصلحو وتزيدو في الإعانة وتزيدو في الاعتناء بهاذ الفئة.

شكرا السيد الرئيس.

وأعتذر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

غير توضيح بسرعة، أنه الكفيف يستفيد بـ 50% من التخفيض والشخص اللي تيرافقو اللي ما عندو حتى شي نوع من الإعاقة حتى هو تيستافد بالتخفيض ديال 50%، بمعنى أنه الخير خيران ما شي خير واحد فقط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "الرعاية الاجتماعية للأطفال الذين يعانون من التوحد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، السي محمد بن فقيه تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الرعاية الاجتماعية للأطفال الذين يعانون من طيف التوحد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا هاذ الظاهرة نسميوها ديال الاضطرابات، ما شي اضطراب فقط، ولكن اضطرابات ديال طيف التوحد اللي واحد الحالة أو حالات عصبية تؤثر على الكيفية ديال التفاعل ديال الأشخاص مع الوسط ديالهم ومع الآخرين، وهاذ الظاهرة غادة فواحد التصاعد كبير في العالم كلو، ما شي غير في بلادنا، منظمة الصحة العالمية تتحدث على نسبة 1% من كل طفل تيكون عندو اضطراب ديال التوحد.

والوزارة، كتابة الدولة اشتغلنا على واحد البرنامج وطني لتأهيل ممني للتكفل بالأشخاص ذوي التوحد، هاذ البرنامج أشرف عليه 10 ديال الخبراء دوليين و5 دالخبراء وطنيين وتم تكوين 180 إطار في مجال التكفل بالأشخاص الذين يعانون من اضطراب ديال طيف التوحد.

نظمنا 56 ورشة موزعة على مختلف الأقاليم، استفاد منها 1.780 مستفيد منهم 676 من أولياء الأمور أي من العائلات، لأن الأمر يتعلق بمعرفة واكتساب المهارات ديال التعامل وديال التفاعل مع الأشخاص اللي هوما عندهم هاذ اضطراب ديال التوحد، فالأمر كلو يتعلق كيفاش نفهمو هاذوك الأطفال، ونستوعبو التواصل معهم.

ولهذا درنا هاذ التكوينات، استفادو كذلك 109 من المرافقين العاملين مع الأسر من هاذ التكوين، و806 من العاملين في مراكز الرعاية الاجتماعية و198 من الأطر ديال وزارة الصحة والأطر ديال وزارة التعليم واللي تيمارسو في المؤسسات التعليمية استفادو من هاذ التكوين.

كذلك، أطلقنا واحد منصة رقمية اسميتها "رفيق +" هاذ المنصة الرقمية هي تتقدم واحد التكاوين لفائدة العائلات ولفائدة المهتمين على طريقة التعامل مع الأشخاص اللي عندهم هاذ الاضطراب ديال طيف التوحد، ودرناها بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تكلمتو في الأول على واحد ثلاثة ديال المبادئ من خلال الأجوبة ديالكم على السؤالين السابقين، أولا أننا تنتكلمو على دولة اجتماعية ولا يمكن الحديث عن دولة اجتماعية دون الاهتمام بالناس اللي عندهم الإعاقة، مسألة اتفقنا عليها.

تكلمت في المرحلة الثانية على المسألة ديال أننا انتقلنا من المرحلة ديال الاحسان إلى مرحلة الحق، وانتقلت في المرحلة الثالثة تكلمت على التفعيل ديال هاذ المبادئ، شيء جميل جدا هاذ الشي اللي تتقول السيد الوزير.

ولكن اليوم ملي تتكلمو، أنا تنقلب على هاذ الظاهرة ديال الطيف ديال التوحد ملي هاذ السؤال قلت باش نستفز يعني النقاش فيه، ما لقيت زعما مصادر ولا إحصائيات دقيقة، اليوم تتكلمو ليا على أرقام ديال 120، 1000، 800، تنظن أن هاذ الظاهرة أكبر بكثير من هاذ الأرقام.

واليوم السي مولاي عبد السلام اللبار طرح واحد القضية ديال هذاك الكفيف اللي خصو المرافق، راه حتى هذا خصو المرافق، هذا راه ما يمكنش يقرا بدون مرافق، هذاك التلميذ اللي عندو هاذ الظاهرة هاذي راه ملي تتحطو في القسم أولا هو ما تيستوعبش ذاك الشي اللي غيستوعبو الطفل العادي في ساعة من الزمن، هذاك ربما خصو 12 ساعة أو لا 6 سوايع باش يستوعب الفكرة، وما تيسمع إلا للمرافق.

احنا اليوم في الأسعار ديال المرافقين راه واصلة ما بين 8000 حتى 12.000 درهم، على أن هاذ الشي شكون اللي تيقدر عليه؟

تيقدر عليه الأسر الغنية، أما الأسر المتوسطة غير قادرة على مجابهة هاذ الظاهرة هاذي، وأنا متفق معك هذا ما شي ملف ديال وزارة الإدماج، هذا ملف ديال السياسة العمومية، وبغينا السيدة وزيرة المالية اللي حاضرة معنا هنا فهاذوك الهوامش اللي تيتكلم عليهم ديما السي لقجع، أنه يكون الاهتمام، هاذ الهوامش تعطى لهاذ الفئة هاذي، لأن مجموعة من الأسر المغربية اليوم تتعاني بشكل عميق من هاذ الظاهرة.

ثم اليوم فيما يتعلق بالمؤسسات، ما كاينينش عندنا مؤسسات على المستوى الوطني، فبالأحرى نتكلمو على المستوى الجهوي والمحلي، اللي تتناول هاذ الظاهرة هاذي، كان عندنا جمعيات، هاذ الجمعيات شكون اللي تيديرها؟

تيديروها الأسر اللي تيعانيو من هاذ المشاكل هاذي.

أنا متفق معك أنه انتقلنا من منطق الإحسان، راه ديما تنقولها، اللي بغا يبني جامع يبني لنا مراكز بحال هاذ النوع، راه عندنا الجوامع فاش نصليو، ونكونو واضحين فهاذ الشي.

كذلك، احنا اليوم الرقمنة وهاذ الشي ديال الذكاء الاصطناعي، واش ما تتفكروش تدار تطبيقات مبتكرة لمواكبة هاذ الأطفال، لمواكبة هاذ الأسر، راه هاذيك البنت اللي تيكون عندها التوحد راه مللي تتجيها العادة الشهرية راه تتلف ما تتعرف أشنو واقع لها، وخص اللي يواكبها ملي تتكون حاملة وخص اللي يواكبها ملي تتكون عندها وليدات، راه هاذي ظواهر اليوم تنعيشوها، وتنعيشها يعني بمرارة، بغض النظر على المرارة اللي تيعيشوها الناس اللي عندهم الإعاقة.

أنا ما تنظلنش 1200 درهم، السيد الوزير واخا نعطي 1200 ولا 2000 وكاين ربما رجال التعليم تتعطى لهم 2000 درهم باش يواكبو هاذ الظواهر بالنسبة للأبناء ديالهم، ولكن تنظن بأننا يجب أن نعطي عناية خاصة لهاذ الظاهرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

كنشكر السيد المستشار المحترم، ونتفاعل معه كذلك.

فيما يتعلق بالإحصائيات، صحيح ما أشرتم إليه عندنا مشكل كبير جدا هو نضبطو، حتى العائلات أحيانا ما تيعرفوش أن أولادهم عندهم اضطراب ديال التوحد، راه كاين مشكل، تيقول لك غير ولدي عندو واحد الحركية مفرطة، ولدي ربما تيلعب بزاف وتياكل الحلوى بزاف، راه هذا إشكال كبير جدا أنه نضبطو العدد.

وفهاذ الإطار، أطلقنا البحث الوطني الثالث حول الإعاقة باش نستجمعو المعطيات على المستوى الوطني المتعلقة بالإعاقة، ونتمناو يكونو عندنا إحصائيات دالة فهاذ الأمر هذا.

نبغي كذلك نشير على أنه التقديرات الدولية تتقول أن 50% من الأشخاص اللي عندهم التوحد يعانون أيضا من درجات متفاوتة من الإعاقة الذهنية، 50% فقط، ولكن 50% النصف الآخر عندهم قدرات ديال الذكاء طبيعية، وأحيانا تفوق الطبيعي، يعني تيكونو نبهاء أكثر من الأشخاص العاديين.

فإذن، نحن نتحدث عن واحد الظاهرة اللي هي معقدة، مركبة ما شي أمام واحد إعاقة واضحة، محددة أمام إعاقات واضطرابات، ولهذا احنا نشتغل

باش نوفرو جميع الإحصائيات باش يكون عندنا سياسة عمومية ومؤسسات متخصصة، وعندكم الحق فهاذ المجال ديال الاضطرابات ديال طيف التوحد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للأسئلة الموجهة لوزارة الاقتصاد والمالية حول "إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية" والتي تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

الأستاذة هند الغزالي، تفضلوا.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكن عن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السي عبد الإله تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "نتائج إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي لحسن الحسناوي، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

حول نتائج إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

تفضلوا للمنصة السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كلما أثير موضوع إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية يطرح سؤال مشروع يتردد، نقولو، كثيرا داخل هاذ المؤسسة وخارج هاذ المؤسسة، لماذا لدينا هاذ العدد ديال المؤسسات والمقاولات العمومية؟ ما الدور الذي تقوم به؟ وكيف نتمكن من نجاعة أدائها؟

وأعتقد أن أفضل طريقة للإجابة عن هاذ السؤال هو نبداو بسؤال آخر، ماذا لو لم تكن هاذ المؤسسات موجودة؟

من كان سيمول أو يعطي ضمانات للمقاولات الصغرى والمتوسطة لما يصعب عليها الولوج إلى التمويل؟

من كان سيستثمر في السدود التي تؤمن الأمن المائي للمملكة؟

من سيبني الموانئ، الطرق السيار وخطوط السكك الحديدية؟

ومن سيضمن خدمات أساسية كالماء والكهرباء بأسعار جد مناسبة؟

هنا تتجلى، نقولو، أهمية هاذ المؤسسات والمقاولات العمومية، فهي ليس مجرد هياكل إدارية، بل أدوات للدولة لتنفيذ السياسات العمومية وتجسيد التوجيهات الملكية السامية وتحويلها إلى مشاريع وخدمات ملموسة.

ولهذا السبب، جاء الورش الملكي لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ففي الخطاب الملكي السامي بتاريخ 9 أكتوبر من سنة 2020، دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى مراجعة عميقة للقطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين حكامتها ومردوديتها الاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

الإصلاح لا يعني أن المؤسسات العمومية فشلت، بل يعني أن الدولة تريد أن تصبح أكثر فعالية وأكثر انسجاما وأكثر قدرة على تحقيق النتائج ومواكبة الإصلاحات الكبرى من أجل الدولة الاجتماعية وكذلك الإقلاع الاقتصادي من أجل الوصول للدولة الصاعدة، اللي نادى لها صاحب الجلالة نصره الله.

فإذا كان بناء هاذ المؤسسات قد شكل رافعة التنمية خلال العقود الماضية، التحدي اللي عندنا اليوم تيتمثل في الارتقاء بالأداء ديالها وتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا اعتمد المغرب مقاربة حديثة ومبتكرة في تدبير محفظتها العمومية.

واليوم يمكن القول أن بلادنا أصبحت ضمن عدد محدود جدا من الدول التي تتوفر على سياسة واضحة لمساهمة الدولة، تنظر إلى المؤسسات والمقاولات كمحفظة استراتيجية متكاملة.

وفي هذا السياق، تم إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، فلقد انتقلنا تدريجيا من منطق تدبير كل مؤسسة على حدة إلى منطق الدولة المساهمة التي تحدد الأهداف الاستراتيجية وتقيس النتائج وتتبع الأداء، باش نوصلو للأرقام، لحقاش بغيتو تعرفو فين وصل هاذ الإصلاح؟

فتؤكد المعطيات المعروضة أن المحفظة العمومية حققت خلال الولاية الحالية نتائج ملموسة وقابلة للقياس، تتجلى على ارتفاع المعاملات ديال هاذ المحفظة بـ 40%، مضاعفة حجم الاستثمار ارتفعت ب 98%، والنتيجة الصافية انتقلت من 16.4 مليار إلى 26.6 مليار درهم بعد تجاوز المشاكل ديال 2022، فضلا على ارتفاع الموارد المحولة إلى الميزانية العامة بـ 54%، إذن (les dividendes) وغيرها ارتفعت بـ 54%.

غير أن أهمية النتائج لا تكمن فقط في حجم هاذ الأرقام المحققة، بل هي تعكس كذلك في تحول في نموذج تدبير هاذ المحفظة، فقد أصبحت المحفظة أكثر قدرة على الاستثمار وخلق القيمة وأكثر اعتماد على تمويلات مستدامة ومبتكرة، دون ضمان نقولو الدولة وأكثر مساهمة في المالية العمومية.

كما أظهرت قدرة متزايدة على مواكبة وتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجية القطاعية، فكاين اليوم مجهودات كثيرة في قطاع الطاقة المتجددة والكهرباء، كاين دراسات قائمة في القطاع المالي، لأن كاين أسئلة تتطرح، أشنا هو الهدف ديالهم؟

أشنا هوما القطاعات اللي خصنا قطاع مالي قوي اللي خصو يمولها؟

دراسات كذلك لوجيستيكية، وغيرها.

اللي بغيت نقول كذلك هو أن هاذ المحفظة اليوم تتشتغل بانسجام ومعايير ديال الحوكمة في أحسن المعايير الدولية، دمجنا في المجالس الإدارية (des administrateurs indépendants)، عملنا بتكوين لجان التتبع، لأن المجلس الإداري ما غيمكنش يتجمع 3، 4 دالمرات في السنة، وخص كل ملف يكون التتبع ديالو، وبالتالي نقدو نقولو أن هاذ الإصلاح راه في طور الإنجاز والتقدم، كاين كذلك ملفات مهمة لتحويل عدد ديال هاذ المؤسسات إلى شركات مساهمة، ومجلسكم مشكور اللي تيواكب هاذ الإصلاح.

تكلمت هاذي على المحفظة اللي تتشكل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات طابع تجاري، ولكن لا بد أن ننصف كذلك المديرية ديال المنشئات والخوصصة في وزارة المالية، لأن كاين محفظة أخرى جد مهمة اللي ما عندهاش الطابع كذلك التجاري واللي عندها طابع جد مهم في تنزيل السياسات العمومية، اشتغلو على أجل الأداء، على كذلك الحكامة الجيدة وغيرها.

ولكن بغيت نذكر، لأن ما شفناش هاذ المجهود اللي قامو به خلال هاذ السنوات الأخيرة، واكبوا إصلاحات كبيرة وكبيرة جدا، في قطاع الصحة كان تصور جديد، فكاين المجموعات الصحية الترابية، كاين عدد ديال الهيئات ديال الأدوية، ديال الدم، وغيرها.

أش تيعني هاذ الشي؟ تيعني أن كان خصنا نخلقو هاذ المؤسسات بكل الأطر ديالها، بالنظام الداخلي ديالها، وفي نفس الوقت نظفيو هذاك الشي اللي كان مشتغل، نفس الشيء عملناه كذلك في الشركات الجهوية اللي تتخص الكهرباء والماء، والقطاعات كلها التعمير والإسكان، الوكالات الجهوية وغيرها.

فكذلك نشوفو هاذ المحفظة جد مهمة لأن ما شي هو غير تدبير إداري يومي، الهدف ديالها هو أن السياسات العمومية تكون المواكبة ديالها مركزيا، ولكن أكثر من ذلك جهويا ومحليا.

فاللي بغيت نقول اليوم هو أن هاذ المحفظة العمومية خصنا نوليها عناية جد مهمة، نذكر هنايا بأن هاذ الإصلاح كان منتظر منذ سنوات، فعلنا قوانين، ما تتكلمش على كل المجهود اللي قامت به الإدارة في النصوص التشريعية وغيرها واللي ساهمتو فيها.

المواطنين غيقول لك هذاك شغلكم، احنا بغينا نشوفو وقع حقيقي ملموس على أرض الواقع في خدمات اجتماعية، خدمات اقتصادية.

وآخر نقطة قبل ما نخلي المجال للتفاعل مع السيدات والسادة المستشارين، أن هاذ المؤسسات وهاذ المحفظة العمومية عندها دور جد مهم في إشعاع المغرب دوليا، راه عندنا أكبر ميناء اليوم في (Tanger Med)، عندنا قصص نجاح نقولو مغربية ولكن قارية وجهوية.

وهاذي مناسبة، ما تنشكرهومش بزاف، نشكر أطر وزارة المالية وكذلك الوكالة وكل من ساهم فهاذ الإصلاح المهم.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة أعطي الكلمة لفريق التجمع

الوطني للأحرار.

الأستاذة هند الغزالي، تفضلوا.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذي فرصة لنحييكم السيدة الوزيرة المحترمة ومعكم أطر الوزارة على مجهوداتكم لتفعيل الإصلاحات الكبرى التي تحتاجها بلادنا.

ونحن اليوم كبرلمان نفتح معكم نقاش حول تتبع ورش استراتيجي بالنسبة لبلادنا، هذا الورش يتعلق بحصيلة خمس سنوات من تنفيذ القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

هذا القانون الذي يؤطر بشكل دقيق خارطة طريق إصلاح المحفظة العمومية وفق توجيهات الخطب الملكية السامية لعيد العرش وافتتاح البرلمان سنة 2020.

لا بد أن نذكر، أن مناسبة السؤال هي اقتراب أجل خمس سنوات التي وضعها القانون الإطار للقيام بالعديد من الإصلاحات الجوهرية التي تحتاجها منظومة المؤسسات العمومية.

ونستغل الفرصة للإشادة بشروع الحكومة في تحويل بعض المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة، والبداية بقطاع الطاقة والمطارات والموانئ، ونشجعكم على تسريع هذه الوتيرة.

هي فرصة كذلك للتذكير بالدور المهم الذي تقوم به الوزارة من خلال مديرية المنشئات العامة والخوصصة والمهام الأساسية التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وندعو لتكثيف الجهود لتسريع عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بتجميع ما يمكن تجميعه وحل تلك التي فقدت مبرر المحافظة عليها وتحويل المؤسسات المناسبة إلى مقاولات عمومية.

كما نؤكد على الحصيلة المهمة لهذه الولاية في إحداث جيل جديد من المؤسسات العمومية وفق مبادئ النجاعة والحكامة الجيدة، والتي ساهم البرلمان في إخراج قوانين إحداثها للقيام بمهام المرفق العام.

كما نشيد في هذا الإطار، بالتأطير القانوني الجيد للسياسة المساهماتية للدولة من خلال إصدار المرسوم الخاص بها، والذي تضمن توجهات من شأن تفعيلها، معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ونهدف في الفريق التجمعي من خلال نقاش هذا الموضوع إلى المساهمة في إبراز جهود الحكومة لمعالجة الإشكالات الموروثة المرتبطة بتضخم القطاع العام وكثرة المؤسسات والمقاولات العمومية، وتداخل مهامها وأنشطتها والحاجة إلى تطوير منظومة حكامتها وتقليص ارتباطها بالمخصصات المالية من الميزانية العامة، وضرورة إرساء آلية التعاون والتآزر والتنسيق والتكامل فيما بينها.

وهي فرصة لإبراز جهود الحكومة والأغلبية وتوفير الدعم السياسي لها، لتسريع ورش الإصلاح وتفعيل مقتضيات القانون الإطار وتجميع المؤسسات وتحويل المعنية منها إلى المقاولات، وكذا تصفية تلك التي لا تحتاج إلى حل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السي عبد الإله السيبة.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على تفاعلكم الإيجابي وعلى عرضكم القيم حول المؤسسات العمومية ببلادنا.

ونؤكد من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بداية أن هذا الورش الاستراتيجي يشكل أحد أهم الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز نجاعة القطاع العمومي وتحسين مردوديته الاقتصادية والاجتماعية، وقد شهد هذا المسار خلال السنوات الأخيرة مستجدات مهمة، من بينها تفعيل دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، باعتبارها آلية مركزية لتحديث حكامة المحفظة العمومية وتقييم الأداء.

كما نسجل بإيجابية صدور ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2025، والذي جاء تنزيلا لمقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل هذه المؤسسات.

غير أن فريقنا يعتبر أن نجاح هذا الإصلاح لا يمكن أن يقاس فقط بعدد النصوص القانونية والمؤسسات المحدثة، بل بمدى انعكاسه الفعلي على جودة الخدمات العمومية، وعلى الوضعية الاجتماعية والمهنية للأجراء والعاملين بهذه المؤسسات.

كما نؤكد، السيدة الوزيرة المحترمة، أن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، يشكل ركيزة أساسية لتنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحديث القطاع العمومي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، فإن الرهان اليوم، يتمثل في مواصلة تفعيل مختلف الآليات التي أقرها القانون الإطار، المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، بما يضمن الحكامة الاستراتيجية وتحسين الأداء وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية.

كما أن هذا الإصلاح يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به هاذ المؤسسات، في إنجاز المشاريع الكبرى ومواكبة الأوراش

الوطنية المرتبطة بالماء والطاقة والنقل والبنيات التحتية، فضلا عن مساهمتها في تعزيز جاذبية الاستثمار وخلق القيمة المضافة.

لذلك، فإن نجاح هذا الورش، يتطلب الاستمرار في تعبئة مختلف المتدخلين وتسريع وتيرة التنزيل العملي للإصلاحات المبرمجة.

لذلك، نؤكد على أهمية تسريع تنزيل مختلف مكونات الإصلاح مع تعزيز آليات التقييم الدوري والشفافية ونشر مؤشرات الأداء وإشراك الفرقاء الاجتماعيين في مختلف مراحل التنفيذ، حتى يتحول هذا الورش إلى رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في بناء قطاع عمومي قوي وفعال، وقادر على الاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين وخدمة النموذج التنموي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيدة الوزيرة على ما تقدمتم به من معطيات تهم إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

هاذ الإصلاح الذي أصبح اليوم ضرورة حتمية في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها بلادنا، لكن ما يلاحظ اليوم، هو أن التركيز الترابي لهذه الاستثمارات، تتميز به بعض الجهات دون غيرها.

وعليه، فإن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية المغربية، لم يعد مجرد خيار مرحلي أو تدبير ظرفي، بل أصبح ضرورة ملحة وشرطا حاسما لتحقيق أي إقلاع تنموي فعلي ومستدام، في ظل ما تعرفه البلاد من تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة.

لقد جاء النموذج التنموي الجديد، ليعبر عن وعي رسمي ووطني عميق، بوجود اختلالات مزمنة داخل هاذ القطاع الحيوي، وقدم في المقابل تصورات وتوصيات من شأنها إذا ما تم تفعيلها وفق منظور متكامل ومتدرج، أن تحدث قطيعة مع أنماط التدابير التقليدية، وتؤسس لمرحلة جديدة قوامها النجاعة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن وضع النصوص القانونية وتنصيب الأجهزة الرقابية لا يكفي، بل يجب أن تتم مواصلة الجهود في أربع اتجاهات متكاملة، وهي كما يلي:

1- تعزيز ثقافة الأداء والنتائج داخل المؤسسات نفسها، من خلال التأهيل الإداري والموارد البشرية وضمان انخراط حقيقي للإدارات المركزية والمحلية في ورش الإصلاح؛

2- تسريع وتيرة تصفية أو دمج المؤسسات التي ثبت عجزها، بما ينسجم مع مبدأ ترشيد المحفظة العمومية؛

3- تعميم المقاربة التشاركية والانفتاح على المواطن والمجتمع المدني من خلال نشر التقارير والمعلومات المرتبطة بأداء المؤسسات بشكل دوري وشفاف؛

4- ضرورة إرساء آلية للتقييم المستقل ومتعدد الفاعلين يشارك فيها البرلمان والمجالس العليا والمراكز البحثية، لتتبع أثر هذه الإصلاحات على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

سيدي الخليل ولد الرشيد، تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وانطلاقا من مرجعيتنا التعادلية، نعتبر أن المؤسسات والمقاولات العمومية تمثل الذراع التنفيذي للدولة في تنزيل السياسات العمومية.

وبهذه المناسبة، أتقاسم معك الأفكار التالية، قبل أن أدلي بمجموعة من الاقتراحات:

1- حكامة القطاع والنجاعة الاقتصادية: يسجل دخول القانون رقم 50.21 حيز التنفيذ خطوة إيجابية نحو حكامة جديدة، تعتمد على ربط المسؤولية بالمحاسبة، هناك تضخم في عدد الهيئات وتداخل في المهام، مما يتطلب إعادة الهيكلة وتجميع مؤسسات مماثلة لتقليص النفقات، ضرورة تقليص المديونية لتحقيق التوازنات الاقتصادية؛

2- العدالة المجالية والبعد الترابي: تركز أكثر من 53% من المؤسسات العمومية في جهتي الرباط والدار البيضاء، يؤثر سلبا على التنمية الشاملة، يجب أن يستند الجيل الجديد من برامج التنمية للخصوصيات المحلية وتعزيز الجهوية المتقدمة لضمان استفادة المواطنين في المناطق النائية؛

3- الدولة المساهمة والوكالة الوطنية: نؤيد التوجه نحو التفعيل، تفعيل الدولة المساهمة عبر الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، مما سيضمن فصلا واضحا بين دور الدولة كمنظم ودورها كمساهم، ونشدد على ضرورة أن تواكب هذه الوكالة تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة لتعزيز الشفافية وتوسيع مصادر التمويل.

ومن أجل هذا، نقترح ما يلي:

- مأسسة ميثاق الحكامة: من خلال تفعيل ميثاق الممارسة الجيدة للحكامة، مع اعتماد آلية التطبيق أو التفسير لمنح مرونة تتماشى مع خصوصية كل مؤسسة وإعداد دليل لتقييم وتثمين التميز في أنظمة الحكامة؛

- إصلاح الأجهزة التداولية: مجالس الإدارة، تقليص عدد الأعضاء لرفع فعالية النقاش وإدراج متصرفين مستقلين ذوي خبرة مهنية، مع الالتزام بمبدأ المناصفة وتفعيل لجان متخصصة للتدقيق والاستراتيجية وكذلك الأجور.

كما ندعو إلى:

- رقمنة أعمال هذه الأجهزة لضمان السرية وتتبع القرارات؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة والتعاقد عبر تعميم إبرام عقود الأداء متعددة السنوات التي تحدد الأهداف والوسائل بدقة؛
- عصرنة المراقبة المالية: التحول من مراقبة المشروعية القبلية إلى مراقبة الأداء والوقاية من المخاطر؛

- الشفافية والمسؤولية المجتمعية: الالتزام بنشر المؤشرات المالية في وقتها وإدماج المعايير البيئية والاجتماعية (ESG[3]) في التقارير الدولية لتعزيز التدبير المسؤول؛

- عقلنة التحول المؤسساتي: منع إحداث أي هيئة جديدة دون دراسة جدوى اقتصادية ومالية قبلية تثبت استدامة نموذجها وتسريع تحويل المؤسسات ذات النشاط التجاري إلى شركات مساهمة لتعزيز الشفافية وتسهيل انفتاح الاستثمار.

ختاما، السيدة الوزيرة، نجدد دعمنا لهذا الورش الوطني الكبير، مؤكدين على ضرورة التدرج في التنفيذ مع حماية حقوق ومكتسبات المستخدمين والحرص على أن تظل المؤسسة العمومية في خدمة المواطن المغربي أينما كان، تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

أولا، بغيت نشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلهم الإيجابي مع هاذ الإصلاح المهم والاستراتيجي لبلادنا، وكذلك كنشكرهم على الاقتراحات ديالهم، اللي غناخذو بالطبع بعين الاعتبار.

بغيت غير نعطي بعض الأرقام، كولشي تكلم على الحكامة الجيدة.

الحكامة ماشي كاين (les codes de bonne gouvernance) ولكن كاين نقولو عمليا أشنو قمنا به.

ناخذ غير الرقم ديال سنة 2024 مقارنة مع سنة 2023، ما عنديش الأرقام نهائيا ديال 2025، المجالس نقولو أو الهيئات التداولية عقدت 323 اجتماع، مقارنة مع 222 اجتماع، هاذي ماشي.. بغينا نجتمعو ونديرو هاذ الاجتماع، لأن القرارات ما خصهاش تراكم، كل المشاكل خص المسؤولين يجيو لهاذك الاجتماع ياخذو القرار، ويتقدمو فالمشاريع، كذلك فالمحفظة ديال الوكالة ديال التدبير الاستراتيجي تقريبا النص اليوم ديال المؤسسات والمقاولات العمومية فيهم متصرفين مستقلين، هذا شيء مهم جدا.

فهاذ الحكامة ماشي غير نصوص أو مشاريع قانونية كتفعل يوميا، بالطبع خص مازال نكثفو الجهود ونسرعو بهاذ المجال.

التجميع، أظن أن هاذ التجميع شيء مهم جدا، بالطبع خص التجميع، ولكن التجميع خص القواعد ديالو.

قلت لكم كاين دراسات للأقطاب المهمة، ناخذو القطب المالي، وما بغيتش نعمل واحد (polémique) كاين اللي غيقول ليك ولا بد خص بنك كيركز الاستثمار، علاش هاذ البنكة كتعمل الاستثمار، وهاذي كتعمل الاستثمار، وهاذي كتعمل الاستثمار؟ أو لا علاش واحد البنك غتبقى مختصة، بحال غناخذو القرض الفلاحي، كتمول الفلاحة ولكن كتمول مشاريع أخرى، لأن الدورة الاقتصادية والنتائج المالية خص هاذ الشي، نجيو احنا بواحد التصور ونقولو هاذي خصها تجمع مع هاذي، وهاذي ماخصهاش تشتغل هكا، لا.

المفروض أن تكون دراسة موضوعية، ونجيو للبرلمان، ونقولو هاذ الأرقام ها اشنو كتعطي، أش غنربحو فالتجميع، واشنو ما غاديش ينفعنا فيه التجميع، هذا ما كيعنيش بأن اليوم ما كنشتغلوش وكنتعاونو بين المؤسسات، نعطي مثال واحد، (l'OCP[4]) المكتب الشريف للفوسفاط مشكور، عمل استثمارات، مكلف نقولو بالعمل ديالو، ولكن الوقت اللي عمل استثمار فالماء، ساعد الدولة باش يعطي الماء للجديدة، لأسفي، لمراكش، ماشي غنديرو استثمار فواحد نقولو فالقطاع الفلاحي واستثمار نقولو فالجماعات الترابية، والفوسفاط راه عمل الاستثمار ديالو.

فنقولو هاذ التدبير راه خص نوع من المرونة ومن داخل نقولو المجلس الإداري كيبان لينا هاذ التنسيق، ونقول لكم اليوم، راه كاين واحد أشواط مهمة جدا، إيلا ما قنعناش بالأرقام راهم مزيانة، والمزيد إن شاء الله فالمستقبل القريب فهاذ الإصلاح المهم لبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤالان الموواليان حول "وضعية أملاك الدولة"، تجمعهما وحدة الموضوع. والبداية مع السؤال الآني الأول، لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه

[3] **E**nvironmental, **S**ocial, and **G**overnance.

[4] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates.

"وضعية أملاك الدولة".

السيد المستشار، السي سعيد شاكر، تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة، عن وضعية أملاك الدولة نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "وضعية أملاك الدولة".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تعتبر أملاك الدولة رافعة أساسية للاستثمار ورصيدا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة وإنشاء المرافق العمومية والمشاريع التنموية.

السيدة الوزيرة،

نعلم جيدا طريقة اشتغالكم وتفانيكم في خدمة القطاع الذي تشرفون عليه، لكن واقع تدبير الرصيد العقاري لأملاك الدولة، يواجه تحديات كبرى تؤثر على مردوديته الاقتصادية والاجتماعية وتتجلى، أبرزها في:

- غياب رؤية موحدة بين مختلف القطاعات المتدخلة في العقار العمومي؛
- تأخر تعبئة العقارات التابعة للدولة لخدمة الاستثمار المنتج، بالإضافة إلى مشاكل الحماية القانونية المتمثلة أساسا في استمرار ظاهرة التراعي والاعتداء على عقارات أملاك الدولة، وغياب التصفية القانونية الشاملة لبعض الرسوم العقارية، دون الحديث عن ضعف الحكامة الرقمية والمتمثلة في غياب التحديث الشامل للبيانات الجغرافية والمحاسبية الخاصة بهذه الأملاك.

وبناء على ذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الوضعية الحقيقية والمحينة للرصيد العقاري المملوك للدولة في الوقت الراهن؟

وما هي الإجراءات المستعجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لحماية هذا الرصيد العقاري؟

وما هي خطتكم لتسريع وتيرة رقمنة وتثمين أملاك الدولة لضمان مساهمتها الفعالة في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية المنشودة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين المتعلقين بوضعية أملاك الدولة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما جا فالسؤال ديالكم السيد المستشار، هنا ما غنتكلموش غير على عقار أو أراضي أو مساحات، رصيد استراتيجي مهم جدا، رافعة للاستثمار، التنمية، خلق فرص الشغل، وأداة أساسية لمواكبة الأوراش الكبرى التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

بفضل المجهودات المتواصلة التي تبذلها مديرية أملاك الدولة، الرصيد العقاري اليوم للدولة يتجاوز 13.7 مليون هكتار، هاذ الرقم إيلا قارناه مع نهاية نقولو السنة الماضية، كان فـ 12 مليون هكتار، إذن المجهود مستمر والأرقام والنتائج ها هي.

وكذلك فيما يخص العقارات غير المحفظة، نقولو شبه منعدمة، كنتكلمو على 0.03%، إذن كذلك مجهود ماشي غير نوفرو واحد نقولو العقار، محفظ باش نحافظو عليه.

ولكن الأهم ماشي غير نقولو هاذ الأرقام، الأهم هو أش كنعملو بهاذ العقار، فسنة 2025 تم تعبئة ما يقارب 32 ألف هكتار في إنجاز 308 دالمشاريع الاستثمارية، هاذ المشاريع الاستثمارية فيها تقريبا 71 مليار درهم، غادي توفر 16 ألف منصب شغل، اللي نقولو مشاريع وقطاعات مختلفة، أكثر من النصف منها فالأقاليم الجنوبية للمملكة مع الدينامية اللي كاينة فهاذ الأقاليم، خصوصا في قطاع نقولو الطاقات المتجددة، ومع مشاريع كبرى كميناء الداخلة، وغيرها من المشاريع المهمة.

ما نكتفيوش بالاستثمار، لأن كاين كذلك تعبئة مهمة ديال العقار فيما يخص المرافق العمومية والمشاريع نقولو الاجتماعية، فهاذ السنة نفس الشيء تقريبا 812 هكتار، أشنو كنعنيو، مدارس، مستشفيات، مرافق اجتماعية اللي استفدات كذلك باش نوفرو هاذ العقار.

فيما يخص الاحتلال غير القانوني، هذا كذلك آفة اللي كنعرفوها، الحكومة كتعتمد واحد المقاربة متوازنة، كتجمع بين البعد الاجتماعي وحماية المصلحة العامة، كنعطيو بالطبع الأولوية خصوصا ملي كيكونو الخواص باش يكون واحد نقولو حلول توافقية وتسوية ودية، وهنا نعطيكم الرقم ديال هاذ الملفات اللي فيهم التسوية ودية، تقريبا 16 ألف و87 هكتار اللي تمت نقولو معالجتها بهاذ الطريقة، النص بالتراضي وكاين البعض منها اللي مشينا للقضاء، نفس الشيء إيلا مشينا للقضاء كنربحو الملفات ديالنا بنسبة جد مهمة، تقريبا 78% ديال هاذوك الملفات مربوحة.

فاحنا مهتمين كذلك باش نحافظو على هاذ العقار، كنصنتو، كنلقاو حلول، إيلا مالقينا حلول كنلجأو للقضاء وكنربحو القضايا ديالنا.

فيما يخص الاستراتيجية ونقولو التصور، معلوم كاين تصور، كاين

استراتيجية، ولكن أهم حاجة هي مواكبة السياسات العمومية، ما غتكونش عندنا واحد الاستراتيجية، لأن هاذ العقار إيلا عملنا واحد الاستراتيجية وخلينا وقلنا هاذي هي الاستراتيجية، ما عندناش الحق.

احنا خدمة للاستراتيجيات القطاعية الاستثمارية وخدمة نقولو للمشاريع الاجتماعية الكبرى، بالطبع يمكن خاص واحد الوقت، واحد المدونة خاصة، نقولو هاذ الأملاك الخاصة للدولة، اليوم عندنا أرضية، عندنا تجارب ناجحة، عندنا وسائل جديدة، عندنا تخطيطات، فإن شاء الله مستقبلا وأنتوما كاينين العام الجاي ملي غتجي الحكومة المقبلة، غادي تقول ليها باش تباشر بهاذ نقولو يمكن شي مدونة اللي غادي توضح أكثر هاذ العمل الدؤوب اللي كتقوم به مديرية الأملاك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي سعيد شاكر، تفضلوا في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، نبارك لكم السنة الهجرية الجديدة، ونود مناقشتكم موضوع أملاك الدولة، ولا سيما العقارية.

نتفق جميعا على الأهمية التي يكتسيها الموضوع، واللي كيشكل عصب الدينامية التنموية اللي كتشهدها بلادنا ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال بلادنا.

طرح هاذ الموضوع اليوم، كيرتبط بأهمية هذا الرصيد العقاري في احتضان المشاريع الاستثمارية الكبرى وتنشيط سوق الشغل، وتسريع الصعود الاقتصادي.

فهاذ السياق، لا بد أن نقف وقفة تقدير لمديرية أملاك الدولة وأطرها، التي تشتغل بكفاءة عالية بقيادة السيد المدير وإشراف السيدين الوزيرين في سبيل تثمين هذا الرصيد الوطني الهام، والعمل المستمر على تحسين نجاعة تدبيره وحكامته.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نقف اليوم عند أرقام قوية، والأرقام لا تكذب، بلادنا ودولتنا تمتلك رصيد عقاري خاص، يقدر بمساحة 12 مليون هكتار، هذا رقم يطرح مسؤوليات كبيرة، وهو رصيد يتيح إمكانيات كبيرة، كما لا يفوتنا أن ندعم بقوة المسار التصاعدي الذي تشهده عملية تحفيظ الملك الخاص للدولة، ونشدد على أهمية استكمال إصدار الرسوم العقارية لباقي الرصيد العقاري الذي يتواجد حاليا في طور التحفيظ، لما يوفر ذلك من حماية قانونية وأمن عقاري يضمن الشفافية ويجذب الرساميل.

كما نقف اليوم كذلك، لنجدد دعم التجمع الوطني للأحرار، لكل الجهود التي تقوم بها مصالح أملاك الدولة لتعبئة العقار الموجود للاستثمار المنتج، وخلق الثروة والقيمة المضافة.

كما نشيد بقيام الوزارة باسترجاع حوالي 5862 هكتار بسبب الإخلال بالالتزامات التعاقدية الاستثمارية، وإذ نوفر الإسناد السياسي لهذا الإجراء القانوني الشجاع، نثمن كل إجراءات تطبيق القانون لحماية الرصيد العقاري الخاص للدولة، وتوفير هذا الرصيد العقاري لكل المشاريع الاستثمارية الجادة.

كما نجدد الشكر للوزارة وللمديرية على الحصيلة المقدرة، التي تم تحقيقها من عملية استبدال أملاك الدولة، والتي بلغت 44 مليار ديال الدرهم، أي 4 ديال المليار و400 مليون ديال السنتيم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعتز بكل هذه المكتسبات الكبيرة ونوصي بمواصلة العمل الحثيث والصارم لحماية الملك الخاص للدولة من كل أشكال الترامي والاستغلال العشوائي غير القانوني.

كما ندعو لمواصلة العمل على التحول الرقمي الشامل لقطاع أملاك الدولة.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السي عبد الكريم شهيد.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

إذن نمر إلى السؤال السابع موضوعه "آجال تفعيل تنزيل اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

حول آجال تفعيل تنزيل اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، بغيت نقول أن إيلا لاحظنا الاقتصاد العالمي ما بقاش المنطق اليوم ديال المستقبل، كل دولة معزولة، عندها استراتيجية ديالها والتنافسية ديالها، وكنشوفو القوات الاقتصادية الكبرى والتكتلات، لا أوروبا، لا نقولو (ASEAN[5])، أو لا (MERCOSUR[6])، وهذا هو الاختيار كذلك اللي عملاتو القارة الإفريقية، لأن كنتكلمو على سوق ديال مليار و400 مليون نسمة، يمكن باقي السوق موحد، ولكن هذا هو فنقولو الأفق اللي بغينا نوصلو، وكذلك الناتج الاقتصادي كيفوق 3400 مليار دولار.

بالطبع المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله انخرط فهاذ المبادرة المهمة، وكيساهم تقنيا، نقولو، فالتدبير ديال هاذ التفعيل، غير كنشوفو بأن اليوم الدول اللي منخرطة كاين تفاوتات، نقولو، النضج الاقتصادي، كذلك فالإدارة.

واليوم من هنا بغيت نحيي إدارات عندنا كإدارة ديال الجمارك، أو الضرائب، أو غيرها اللي كتكون كل ما اقتضى الحال نقولو زملاؤنا من الدول الإفريقية.

ولكن كاين هاذ المسار ديال، نقولو، التفعيل دهاذ المنطقة الحرة، وكاين كذلك، نقولو، مبادرات اللي يمكن ما انطلقاتش هاذ المنطقة الحرة عمليا، ولكن هاذ المبادرات ديال المملكة المغربية كتصب فهاذ الاتجاه.

أولا، نذكر بأن احنا هاذ المنطقة الحرة راه نوعا ما كنفعلوها عبر الاستثمارات ديال الشركات المغربية فالقارة الإفريقية، المغرب ثاني أكبر مستثمر إفريقي في إفريقيا، وملي كنستثمرو ادينا رأسمال، بالطبع، ولكن عملنا كذلك، تقاسمنا تجارب ناجحة، فتحنا السوق، ماشي غير فالشركات الكبرى هوما اللي فتحو المجال، أبناك، نقولو، ولكن اليوم كنشوفو شركات متوسطة فقطاعات متعددة، الصناعة، التجارة، الفلاحة، اللي كذلك استطاعت أنها تمشي للقارة الإفريقية كذلك.

كاين عمل ديال الوزارة ديال التجارة والاقتصاد، أن كاين استراتيجية شفنا أشنو هوما المجالات، فاليوم كاين تقريبا 600 فرصة تصديرية، اللي كنهيأو ليها باش تمكن كذلك من هاذ، نقولو، هاذ السوق المهم جدا فإفريقيا.

اللي بغيت نقول أن انفتاح المغرب.. كذلك البنية التحتية، ميناء الداخلة كل هاذ الشي مساهمة فعلية، إضافة إلى المساهمة داخل اللجان اللي كنتماوها تسرع أكثر هاذ المبادرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار السي إدريس القندوسي.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات.

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المعروفة بـ (ZLECAf[7])، أحد أكبر المشاريع الاقتصادية في تاريخ القارة الإفريقية، فهي تجمع اليوم أكثر من 50 دولة إفريقية، ضمن سوق موحدة، تمتد على ما يقارب 1.4 مليار نسمة، وبناتج داخلي إجمالي يتجاوز 3000 مليار دولار.

وبالنسبة لبلادنا، فإن الانخراط في هذا المشروع القاري لا يعتبر مجرد خيار اقتصادي، بل يندرج ضمن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، أرساها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي جعلت من إفريقيا عمقا استراتيجيا للمغرب وشريكا أساسيا في مساره التنموي.

فمنذ اعتلاء جلالته العرش تبنى المغرب سياسية إفريقية جديدة قائمة على التعاون جنوب -جنوب، وعلى مبدأ الشراكة المتكافئة والتضامن والتنمية المشتركة.

وقد ترجمت هذه الرؤية من خلال عشرات الزيارات الملكية إلى مختلف البلدان الإفريقية وتوقيع أكثر من 1000 اتفاقية تعاون اقتصادي واستثماري، فضلا عن العودة التاريخية للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، بما عزز حضوره ودوره داخل المؤسسات الإفريقية.

اليوم أصبحت المقاولات المغربية الحاضرة في العديد من الدول الإفريقية، سواء في القطاع البنكي أو الاتصالات أو التأمين أو الفوسفاط أو البناء والأشغال العمومية، أضحى معها المغرب أحد أكبر المستثمرين في القارة الإفريقية، خاصة في غرب القارة.

وقد شكل المكتب الشريف للفوسفاط نموذجا ناجحا لهذا التوجه، من خلال مساهمته في دعم الأمن الغذائي الإفريقي عبر توفير الأسمدة الملائمة للزراعات المحلية، غير أن الطموح الذي تحمله (ZLECAf) لا يزال يتطلب جهدا جماعيا أكبر، فالتجارة البينية الإفريقية لا تتجاوز 18% من إجمالي تجارة القارة، مقارنة بأكثر من 60% داخل الاتحاد الأوروبي.

وهذا يعني أن الإمكانيات المتاحة مازالت كبيرة وغير مستغلة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من أجل جعل هذا الفضاء الاقتصادي الإفريقي فضاء متكاملا، ينبغي تسريع العمل في عدة محاور أساسية:

1- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية وتكثيف التنسيق بين الحكومات والمؤسسات الاقتصادية؛

2- تطوير البنيات التحتية العابرة للحدود من موانئ وطرق وسكك

[5] Association des Nations de l'Asie du Sud Est.

[6] Marché commun de l'Amérique du Sud.

[7] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **Af**ricaine.

حديدة ومنصات لوجستية، بما يسهل حركة السلع والخدمات؛

3- توحيد المعايير التقنية والأنظمة الجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، ما سيساهم في تخفيض تكاليف المبادلات التجارية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لن يقتصر نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عند هذا الحد، بل سيكون خطوة تاريخية نحو بناء إفريقيا أكثر اندماجا في مواجهة التحديات العالمية، والمغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يواصل الاضطلاع بدور محوري في تحقيق هذا الطموح الإفريقي المشترك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، ما بقاش لكم الوقت للرد على التعقيب.

سنمر إلى السؤال الثامن موضوعه "الاقتصاد غير المهيكل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس، السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا يخفى على أحد أن الاقتصاد غير المهيكل، أصبح يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، ليس فقط من زاوية المنافسة غير المتكافئة مع المقاولات المهيكلة، وإنما أيضا لما يترتب عليه من آثار مباشرة على سوق الشغل وعلى القدرة الشرائية للمواطنين.

فهذا القطاع يستوعب عددا مهما من اليد العاملة، لكنه في المقابل يوفر في الغالب مناصب شغل غير مستقرة، تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتقاعد، مما يجعل آلاف الأسر عرضة للهشاشة والتقلبات الاقتصادية.

كما أن استمرار اتساع الاقتصاد غير المهيكل يحد من قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل السياسات الاجتماعية والاستثمار العمومي.

فرغم أن بعض الأنشطة غير المهيكلة توفر سلعا وخدمات بأسعار منخفضة نسبيا، فإن آثارها السلبية على المدى المتوسط والبعيد تنعكس على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال ضعف الإنتاجية، وتراجع جودة فرص الشغل واتساع دائرة الهشاشة الاجتماعية، فضلا عن الإضرار بالمقاولات المهيكلة التي تخلق فرص عمل مستقرة وتؤدي واجباتها الجبائية.

السيدة الوزيرة،

في ظل هذه المعطيات، ماهي الاستراتيجية التي تعتمدها الحكومة من أجل تسريع إدماج الأنشطة الاقتصادية غير مهيكلة في الدورة الاقتصادية المنظمة؟

وما هي الإجراءات العملية المتخذة لتحفيز العاملين في هذا القطاع على الاندماج في الاقتصاد المهيكل، بما يضمن لهم الحماية الاجتماعية ويخلق فرص شغل لائقة ومستدامة؟

كما نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لضمان أن يساهم هذا الإدماج في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، عبر توسيع قاعدة التشغيل المنتج وتعزيز التنافسية والعدالة الاقتصادية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد المستشار المحترم،

أولا، الحكومة ما كتوجد والو دابا، غير كتكمل، باش نتافقو، ما غتهيأ حتى حاجة وراه هيأت.

غير بغيت نقول لك، الوقت اللي كنتكلمو على نقولو القطاع غير المهيكل، هو ماشي غير أرقام أو لا، نقولو، معطيات، كنتكلمو على ملايين دالمغاربة اللي كيأمنو بالعمل، كيمشيو يشتغلو أو لا بالمبادرة، باش يضمنو واحد المدخول للأسرة ديالهم ويشاركو فالدورة الاقتصادية.

ومن هاذ المنطق، الحكومة ما بغاتش تشوف فالقطاع غير المهيكل، بغات تشوفو فمنطق الإصلاح والإدماج، ماشي غير نشوفو نقولو الاقصاء والتهميش.

هو بالطبع - وأنت ذكرت السيد المستشار المحترم - التحديات اللي كتطرحها المنافسة غير المتكافئة والشريفة، كذلك حماية المستهلك، لأن ما كنعرفوش هذاك المنتوج ولا منين جاي ولا كيفاش تصنع، ضعف الإنتاجية، محدودية الحماية الاجتماعية، كذلك تضييق الوعاء الضريبي ومداخيل الدولة.

ولكن صحيح أيضا أن نفضلو نشوفو وراء هاذ الناس اللي كيشتغلو فالقطاع غير المهيكل، واحد الطاقة إنتاجية، طاقة اللي، نقولو، المشاركة فهاذ الدورة الاقتصادية، وبالتالي اللي حاولنا نقترحوه فالسياسات العمومية هي نعطيو تحفيزات باش الناس تجي من القطاع غير المهيكل للقطاع المهيكل.

هكذا خصنا نتكلمو مع الناس اللي كيشتغلو فالقطاع غير المهيكل، وهاذ الشي اللي جا فالرؤية ديال صاحب الجلالة فهاذيك الدولة الاجتماعية.

شفنا اليوم، بأن الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية ساعدتنا باش الناس اللي كتشتغل فالقطاع غير المهيكل بلا ورقة، بلا نقولو أي استفادة، اليوم ملي كيعرفو أن غادي تكون عندهم التغطية الصحية غادي كذلك ينخرطو، لأن كاين مفاوضة مع الناس اللي كيشغلو، كيقولو بلا ما نخلص عليك هاذيك

البركة في (CNSS) ما غتستافدش، اليوم غيستافد، وملي كيستافد حتى هو غادي ينخرط، غادي تقول لي من بعد ما بقاش عندك الوقت للتعقيب، أنا غنعقب فبلاصتك وغنقول لك، لا.

باقي عندك الوقت؟ وراه غنتسناك.

كذلك برامج، بحال "المقاول الذاتي" بشكل عام تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر، إجراءات بحال التكوين المهني اللي فتحناه، الناس اللي ما عندهومش الدبلوم، باش نقولو هاذ الناس خصها تشتغل، خصها تلقى واحد المحيط، خص استدامة كذلك فالشغل، هاذ الشي اللي كيهم القطاع، وكنشوفو الأرقام ديال (HCP[8]) مقارنة مع 2014، أرقام باقي مرتفعة، ولكن انخفضت وكاين تحسن فهاذ الشي، فبغينا نتابعو هاذ المجهود ديال التشجيع على الإدماج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السي نازهي فيما تبقى من الوقت، بعض الثواني.

المستشار السي لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الرهان اليوم ليس فقط محاربة الاقتصاد غير المهيكل، بل معالجة الأسباب اللي كتدفع المواطنين إلى اللجوء إليه، فحين كنوجدو الشباب والحرفي والتاجر الصغير فاش كيلقى كلفة الإدماج في القطاع المهيكل مرتفعة، الولوج إلى التمويل والدعم، راه ذكرت الدعم، التحفيز اللي مازال ما شفناهش، مازال محدودا، فإنه يختار البقاء خارج المنظومة الرسمية.

لذا، كان على الحكومة، السيدة الوزيرة، أن تتوفر على رؤية متكاملة تجعل من الإدماج الاقتصادي وسيلة لخلق الثروة وفرص الشغل وتحسين القدرة الشرائية، لكن للأسف مازلنا أمام إجراءات متفرقة لم تحقق بعد الأثر المنتظر.

كان مطلوب، السيدة الوزيرة، هو الانتقال من منطق التشخيص إلى منطق النتائج القابلة للقياس، لأن المواطن لا يهمه حجم الدراسات المنجزة بقدر ما يهمه الوصول إلى شغل كريم، دخل مستقر، وحماية اجتماعية فعلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، ما بقاش لك الوقت للرد على التعقيب.

السؤال التاسع موضوعه "تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي رضى الحميني.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة عن التدابير اللي اتخذتها الوزارة لتعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

اليوم التنافسية ما بقاتش كتعني إنتاج أكثر أو لا تصدير أكثر، اللي بغينا اليوم هو الاستثمار، جذب الاستثمار أكثر، فالقطاع الخاص المحلي أو لا الأجنبي، جلب كفاءات، الابتكار وخلق فرص الشغل، هو اللي غادي يمكننا من هاذ المنافسة دوليا.

واختار المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استثمار عناصر القوة الحقيقية، أشنو هي؟ بالطبع الاستقرار السياسي والمؤسساتي.

اليوم كنقولو الاختيار الأول للمستثمرين هي الثقة، والحمد لله كاينة الثقة اليوم فبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، البنيات التحتية الكبيرة، استثمارات جد مهمة، الانفتاح الاقتصادي، اليوم نقدو نسوقو فالعالم بأسره وكاين تبادل حر، هاذوك الاتفاقيات عندها وقع، الرأسمال البشري، كذلك التوازنات الماكرو اقتصادية كتمكننا من هاذ النجاحات والاستراتيجيات القطاعية كذلك كتمكن المستثمر اللي كيستثمر على 10 سنين، 15 العام، يعرف بأن الاختيارات ديال بلادنا واضحة.

فاليوم هاذ الثقة ديال المستثمرين أو لا، نقولو، محيطنا الدولي واضحة، إيلا شفنا وكالة التنقيط بحال (Standard & Poor's)، استرجعنا (Investment Grade) ديالنا، كذلك التنقيط ديال المغرب، ملي كنمشيو للأسواق المالية كذلك.

واليوم اللي خصنا هو نحافظو على هاذ التنافسية بشكل أكثر، بالطبع كمقاولات كنتنظرو سرعة أكثر، هذا شيء مهم جدا، السرعة أكثر فالإنجاز،

[8] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

جودة أكثر فالتكوين، القدرة على الابتكار، راه ما كيقتصرش اليوم التنافسية، فنقولو، الدعم أو الضرائب فقط، فهاذ المكونات كلها جد مهمة، مواكبة كذلك التحولات الرقمية والتكنولوجية.

وبالطبع هاذ التنافسية اليوم ما غيمكناش غير الدولة بوحدها، هيأنا الأرضية، عندنا نجاحات، والنجاحات القطاعية بحال قطاع السيارات غيمكننا كذلك باش يكون نقولو انفتاح أكثر على قطاعات أخرى.

مازال العمل في تبسيط المساطر، فالرقمنة، فالعدالة المجالية، هذا شيء مهم جدا، ولكن نشوفو فعالم اللي فيه تقلبات، هاذ، الحمد لله، نقولو الصمود ديال الاقتصاد المغربي أكثر من ذلك ماشي غير الصمود، وصلنا لرقم استثنائي في 2025، فالاستثمارات الأجنبية، فتنا 50 مليار درهم فوقت صعيب، هذا كيعني بأن التنافسية ديال اقتصادنا كاينة، ما استافدش منها كولشي، القطاع غير المهيكل مازال خصو يشتغل ولكن فالعموم ناجحين...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار السي رضى الحميني.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هاذ الجواب الواضح واللي غني بالمعطيات، اللي كيعكس وعي الحكومة بأهمية الرهانات المطروحة والإنجازات الحمد لله اللي كاينة اليوم، وصمود الاقتصاد الوطني مقارنة باقتصادات أخرى.

وبفضل التوجيهات ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، انخرط المغرب منذ أكثر من عقدين، فمسار تحول اقتصادي عميق، مكنه من تعزيز الجاذبية الاستثمارية ديالنا، وتحديث بنيات تحتية وتقوية الربط اللوجيستيكي، وترسيخ مكانة المغرب كمنصة صناعية وتصديرية وازنة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكيف كيعرف الجميع، فإن هاذ المكتسبات مكنت بلادنا من استقطاب استثمارات مهيكلة في قطاعات استراتيجية عديدة وإرساء منظومة صناعية متكاملة، مع تعزيز سلاسل القيمة العالمية.

في ظل بيئة دولية تتسم بإعادة تشكيل سلاسل الإنتاج واحتدام المنافسة بين المنصات الصناعية والضغط المتزايد على التكاليف، فإن تنافسية المقاولات المغربية تواجه تحديات حقيقية مباشرة.

لهذا، السيدة الوزيرة، نود إثارة ثلاث أولويات أساسية كيف كيعبرو عليها الفاعلين الاقتصاديين، بالفعل الحمد لله الاقتصاد الوطني هو اقتصاد متين واللي صمد فوجه الأزمات منذ أزمة كوفيد، الحرب الأوكرانية الروسية، أيضا التقلبات فسلاسل الإنتاج، الحمد لله هاذ الشي بفضل صمود هاذ الاقتصاد وبفضل جميع الفاعلين الاقتصاديين والحكومة، وبفضل التوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، عندنا ثلاثة ديال النقط:

أولا، التكلفة الطاقية، التكلفة الطاقية اليوم كتشكل واحد العبء كبير على الفاعلين الاقتصاديين وكتحد من تنافسية المقاولات؛

النقطة الثانية، هي التكاليف اللوجيستيكية بحيث كتعاني المقاولات من أعباء كبيرة في خدمة اللوجيستيك، رسوم تأخير (les surestaries) كتزاد بشكل مهول، مما يستدعي إرساء قواعد أكثر مرونة؛

والنقطة الثالثة، هي تبسيط المساطر الإدارية، اليوم كيف كنعرفو المغرب الحمد لله نجح فالرقمنة ديال عدد كبير من المؤسسات، ولكن باقي المقاول والفاعل الاقتصادي كيواجه التحديات ديال المساطر الإدارية.

نتمناو باش يكون واحد التحول رقمي اللي يكون أكثر نجاعة فبعض المؤسسات كرخص وغيرها على غرار مؤسسات اللي نجحات اليوم فالتحول الرقمي، إدارة الضرائب وغيرها من الإدارات اللي اليوم كتسهل الطريق على المقاول والفاعل الاقتصادي.

وفي الأخير، فالاتحاد العام لمقاولات المغرب، ننخرط انخراطا تاما ومسؤول في كل المبادرات الرامية لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وكنستعدو للعمل ومواصلة العمل المشترك مع باقي الفعاليات من أجل رفع التحديات وتعزيز جاذبية المغرب كوجهة استثمارية موثوقة ومستدامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "حماية المستهلك وضبط الأسعار في ظل التقلبات الاقتصادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

الكلمة لكم السي يونس ملال.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

حول الإجراءات اللي كديروها باش تضبطو الأسواق وتحميو المستهلك كنساءلكم؟

نقطة وحدة اللي بغيت نزيدها، السيد الرئيس المحترم، كنتمنى من السيدة الوزيرة تتفاعل معنا، وفالجواب ديالها تخلي واحد شوية دالوقت باش تجاوب على الاقتراحات والأسئلة.

تبارك الله راه وصلتو لواحد المستوى ديال التواصل كبير، نتمنى تخليو واحد الشوية ديال الوقت باش تفاعلو مع التعقيب ديالنا الله يعطيك الصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

واخا، السيد المستشار المحترم، غير باش نكونو واضحين ما كاينش شي دول اليوم اللي غادي تمكن نقول بالتحكم في الأسعار الدولية ما غنرجعوش لهاذ الشي، ولكن دولة مسؤولة هي اللي خصها تحمي المستهلك، القدرة الشرائية ديالو وعاد تدير الإجراءات بالطبع التمويل، دعم بعض المواد، حماية الأسر، رفع الأجور، الدعم الاجتماعي المباشر ومراقبة الأسواق، وغنكتفي بهاذ الجواب باش نتفاعل معكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كيفما تتعرفو، السيدة الوزيرة، التقارير الصادرة مؤخرا عن المندوبية السامية للتخطيط اعطات واحد الصورة شيئا ما قاتمة، كنهضرو على أكثر من 75% ديال الأسر المغربية اللي تدهورت المعيشة ديالها فهاذ 4 ولا 5 سنين الأخيرة، أكثر من 90% ما بقاتش قادرة على الادخار، وإيلا خلينا كاع هاذ التقارير في الرفوف وهبطنا للأسواق والشارع راه غادي نلمسو بالعيان كيفاش كيكتوي المواطن المغربي البسيط بلهيب وارتفاع أسعار مجموعة من المواد الأساسية.

نضيف على هاذ الشي، إيلا ذكرنا بالوضع المجتمعي اللي شوية محتقن في ظل الارتفاع ديال نسبة البطالة، محدودية الأجور رغم بعض الزيادات اللي عرفاتها هاذ الولاية، واحد الزيادات اللي عرفاتها في الحد الأدنى للأجور، واستمرار نزيف المقاولات لا سيما الصغرى والمتوسطة، ونزيد عليه أيضا عجز الحكومة شبه الكامل على ضبط سلاسل التوريد، لا الداخلية ولا الخارجية.

وأنا هنا كنستحضر واحد المداخلة ديالكم، السيدة الوزيرة، في الغرفة الأولى اللي تابعنا، اللي أكدت فيها أنكم ما عندكم حتى شي معلومة على هاذ المضاربين والمحتكرين، ولكن البارح وأنا كنشوف واحد التصريح ديال زميلكم في وزارة التجارة، هو كيأكد أنكم عارفين أن الحكومة عارفة هاذ الناس هاذو بسمياتهم، ولكن مازال ما نضجش عندها الرؤية السياسية باش تقدر تفعل القوانين ديالهم.

في الحقيقة كتجيني مجموعة من التساؤلات واحد 3 ولا 4، واش الوزيرة بالاختصاصات اللي عندها ما عرفاش؟ واش الوزيرة ما قالتش الصراحة قدام مؤسسة دستورية؟ واش الوزير خرج بتصريحات غير مسؤولة وكيستغل المعاناة ديال المواطنين لمصالح سياسية ما عندهاش المحل ديالها؟ وهذا كنتمناو أنكم تحلاو بالموضوعية والتجرد باش تجاوبينا على هاذ التساؤل الآخر.

فاش كنهضرو على ارتفاع الأسعار، لا بد ما نهضرو على المحروقات والأمن الغذائي، المحروقات الصراحة كنا كنساينكم ديرو شي حاجة في ظل هاذ الأزمات اللي كاينة لا في شرق أوربا، لا في الشرق الأوسط، تفعلو ذاك البند الرابع في قانون مراقبة الأسعار ونسقفو ولو مرحليا الأسعار، نخفضو ولا نحيدو الضريبة على الاستيراد ولا الضريبة على القيمة المضافة على هاذ المنتوجات هذا، نفكرو علاش ما نفكروش في إعادة تشغيل "لاسامير" ولا نحفزو الاستثمار باش نديرو شي منشأة أخرى اللي تضمن لنا واحد الاكتفاء الذاتي.

الأمن الغذائي، ربما اليوم جا الوقت ماشي لجنة تقصي الحقائق، ولكن يتفتح واحد النقاش عمومي كبير باش نقيمو هاذ "المخطط الأخضر" هذا فين وصل؟ وأشنو هي النتائج اللي اعطانا؟ المسألة التالية هي الدعم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

إيلا سمحتي ليا كاين اللي اخذا حتى 30 ثانية الله يعطيك الصحة، غير نكمل حيث الموضوع مهم.

منظومة الدعم العمومي، احنا حتى احنا كون كنا في بلاصتكم غادي نمشيو فيها فهاذ الدعم وديال الاستيراد وهذا، ولكن علاش كنآخذوكم أنكم ما ربطتوش الدعم بالنتائج، أنا ما نهضرش معك واش مليار و17 ولا 74 كيفما كيتقال، درهم واحد إيلا غادي يخرج من ميزانية ديال الشعب خصنا نعرفو النتائج ديالو اللي غادي يجيب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي يونس.

تفضلوا السيدة الوزيرة يمكن لكم كذلك تاخذو 30 ثانية إضافية.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد المستشار المحترم،

هاذ الوقت اللي بقى ليا باش نعاود ندافع على البرنامج الحكومي ولا الحصيلة الحكومية، أنا ما بغيتش هاذ الموضوع ديال حماية المستهلك يكون ورقة فواحد النقاش سياسي.

راه إيلا طرحتي هاذ السؤال وأنت مشكور، لأن المواطنين تيعانيو الأرقام كاينة، هذا واضح، بغيتيني تحملني المسؤولية ما كاين مشكل، غير باش ندوزو للموضوع بنفسو، ها النقطة السياسية دوزناها ما كذبتش عمرني ما غنكذب، غنتعلم ولكن ما غنكذبش.

فنتفقو عليها، باش نجي هنايا وندافع على موقفي أنا ما جيتش هنا، جيت نتكلم مع المواطنين وندافعو على المواطنين، عملنا برامج حكومية جد مهمة، لا في الفلاحة والوفرة كاينة، الأسعار واش مناسبة ما مناسباش عمرني ما سمعت شي دولة تيقول لك علاش الأسعار منخفضة؟ الأسعار مرتفعة،

خصنا، عملنا مجهود، مجهود كبير بأرقام بمساطر واش كفات؟ واش نجحات؟ ما عمرنا ما غادي نوصلو، احنا ما عمرنا ما قلنا فكينا المشكل 100%.

أش تنقول لك هنايا؟ تنقول لك هنايا أن سمعنا لك وسمعنا لمواطنين كثار من ذلك أن اللي خصو يتحسن غادي يتحسن.

نرجع للطاقة، أشنو جاوبت في الغرفة الأولى، أن الحل هو نمشيو في الطاقات المتجددة راه سمعتيهم، الطاقة ما غنتمكنوش احنا من البترول، وما غادي نتمكنوش من الغاز والدول المنتجة ما تمكناتش، الاختيار واضح الطاقات المتجددة، وبكل شجاعة قلناها وغنعاودو نقولوها، راه قلت لكم الاستثمارات ديال المؤسسات والمقاولات العمومية تضاعفت، تزادت بـ 100% علاش؟ لأن الأوراش اللي تأخرت باش ما يكونش عندنا هاذ الحوار على الطاقة ما تطرحش اليوم.

ونذكر بالكهرباء، أنت.. غنبقاو نشوفو احنا غير (station)، الكهرباء اللي كيستفدو منها المغاربة كلهم، ماشي كلهم عندهم السيارة بالحق كلهم عندهم الضو والماء.

الحرب في أوكرانيا، وهاذ الحرب الأخيرة، يمكن الدولة الوحيدة في العالم اللي ما زادتش في الضو وفي الماء، هاذي ما نقولوهاش، هاذي ما عملناهاش؟ ولا هاذي ما سمعتوهاش؟ كما سمعتيني أشنو قلت ما كنتش عارفة السميات ديال هاذو ولا كاينين باقي الآن ما عرفتهومش، يمكن أنا خافقة راه قلتها لك.

بغيتي تقول أن عندي واحد التدبير ضعيف، ولا آش ذاك الشي، ها هي قلناها 2 مرات في هاذ الجلسة.

اللي تنقول لك، اللي بغيتك تسمع، هو أن اخترنا واحنا اللي عندنا المسؤولية، اخترنا بالمداخيل اللي عندنا أن نوجهو الدعم للناس اللي محتاجاه وما نسمحوش فالإصلاحات الهيكلية، لأن ذيك السياسة ديال قصيرة الأمد راه ما صالحاش.

هاذ الشي اللي عملنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الحادي عشر موضوعه "مآل مشاريع القوانين الأساسية لعدد من المؤسسات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، عن مآل الأنظمة الأساسية لعدد من المؤسسات العمومية، نسائلكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فجوابا على سؤالكم المتعلق بمآل مشاريع القوانين الأساسية، العدد ديال المؤسسات ينبغي أولا أن نذكرو بأن هاذ المؤسسات والمقاولات العمومية مصنفة إلى نوعين - راه تكلمنا عليها- شي وحدين كاين تدبير أو وصاية ديال الوكالة، والآخرين إدارة ديال المنشئات والخوصصة.

على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية خلال سنة 2025 بوحدها، تقريبا أشرنا على تقريبا 29 نظام أساسي خاص بمستخدمي المؤسسات العمومية، و10 ديال التعديلات لأنظمة أساسية خاصة، واستفاد مستخدمو هذه المؤسسات من الزيادات المقررة في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي على غرار الإدارات العمومية ككل.

ويجب التأكيد كذلك أن وزارة الاقتصاد والمالية تؤشر على الأنظمة الأساسية بعد مصادقة الأجهزة التداولية ديال المؤسسات العمومية وفق مسطرة واضحة، وقد أرسى هاذ الإصلاح ديال القطاع اللي تكلمنا عليه واحد النموذج جديد للحكامة كيتركز على تعزيز مسؤولية الأجهزة التداولية وتكريس دور الدولة المساهمة، باش تتابع هاذ التوجهات وتدبير المؤسسات والمقاولات العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيدة الوزيرة،

الأنظمة الأساسية كما تتعرفو هي ليس مجرد نصوص تنظيمية، بل تشكل الإطار القانوني الذي يحدد الحقوق والواجبات ومسارات الترقية والتعويضات وآليات التحفيز والتقييم المهني، واستمرار التأخر في إخراجها، خاصة بعدد من المؤسسات العمومية، تترتب عليه عدة انعكاسات سلبية على الأوضاع المهنية والاجتماعية للمستخدمات والمستخدمين.

فإذا كانت الحكومة، السيدة الوزيرة، تؤكد حرصها على إصلاح المؤسسات العمومية وتعزيز حكامتها ونجاعتها، فإن هذا الهدف يظل رهينا بتحقيق الاستقرار المهني والإنصاف الوظيفي للموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات.

السيدة الوزيرة،

النقاش العمومي والمؤسساتي الذي رافق مشاريع إعادة هيكلة عدد من المؤسسات العمومية، شكل مناسبة للتأكيد على أن نجاح الإصلاحات المؤسساتية، لا يقاس فقط بإعادة تنظيم الهياكل، بل أيضا وأساسا بقدرتها على تحسين أوضاع العاملين بهذه المؤسسات وضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، وزارتكم، السيدة الوزيرة، لها مسؤولية مباشرة مالية في التأشير على هذه الأنظمة، لذا نطالب في فريق الاتحاد المغربي للشغل بتسريع وتيرة الدراسة والتأشير على هذه المشاريع التي تم إعداد جزء مهم منها في إطار الحوارات الاجتماعية القطاعية والتي ظلت لسنوات طويلة حبيسة الرفوف، مما يؤدي إلى تجميد عدد من الحقوق المهنية ويؤثر بشكل سلبي على الإنتاجية ويضعف الثقة في مخرجات الحوار الاجتماعي قطاعيا.

الإشكال اليوم لا يتعلق بحالات معزولة، بل يهم عدد من المؤسسات العمومية، ومن بينها النظام الأساسي لـ (l'ONSSA[9]) الذي ظل لسنوات موضوع مطالب نقابية وحوار اجتماعي والتزامات وزارية، كان آخرها التزام السيد وزير الفلاحة بالتدخل لدى وزارتكم من أجل تسريع المصادقة على هاذ النظام الأساسي.

السيدة الوزيرة،

كما جاء في جوابكم أنكم أعطيتونا مجموعة من الأعداد نتاع الأنظمة التي تم إخراجها، لذا تندعوكم مرة أخرى إلى الإفراج عن مشاريع الأنظمة الأساسية المعروضة حاليا على مصالح وزارتكم، ومدنا بالجدولة الزمنية المقررة للتأشير عليها وإخراجها إلى حيز التنفيذ، بما يضمن احترام الالتزامات المتوافق بشأنها مع الشركاء الاجتماعيين، ويحقق الإنصاف لفائدة مستخدمي ومستخدمات المؤسسات المعنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا اللي بغيت نقول لك من ضمن جوهر هاذ الإصلاح هو العناية بالعنصر البشري، لأن بغينا نجلبو الكفاءات في المؤسسات والمقاولات العمومية.

ثاني نقطة قلت لكم بأن في 2025، 29 نظام أساسي اللي خرج و10 تعديلات.

ملي نقولو، أنا كنتكلم كحكومة ماشي كوزارة الاقتصاد والمالية، فاش تنقولو، راه ملي تيكون الحوار وأنت عارفينو، يمكن كيكون واحد الجزء مالي ولا تنظيمي تيمشي لوزارة الاقتصاد والمالية، ولكن ما عندناش واحد النسخة نهائية اللي كتسنى غير التأشيرة اليوم، هذا غير باش نوضح هاذ النقطة.

وكما قلت المجلس الإداري هو اللي خصو يتكلم، لأن ما كاينش غير نقط مادية، راه عرفنا من مؤسسة لمؤسسة إيلا كنتي كتخدم في الموانئ را ما عندكش نفس المشاكل إيلا كتخدم في واحد (laboratoire) أو لا في الصحة أو غيرها.

وبالتالي احنا جزء من الحل، سمعنا لكم وغادي نشوفو نقولو القطاعات الوزارية الأخرى باش نسرعو الأنظمة اللي يمكن لها تخرج في الأسابيع المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني عشر موضوعه "الحوار الاجتماعي ومعاشات التقاعد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن مآل المطالب المتعلقة بتحسين معاشات التقاعد، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ملف المعاشات كيطرح في كل دورة ديال الحوار الاجتماعي، واللي تمت مأسسته مع هاذ الحكومة ومع الفرقاء الاجتماعيين مشكورين.

فيما يخص المعاشات، تعمل مجهود مهم، غير كافي بالطبع، ولكن تعمل واحد المجهود، نذكر بـ 2 ولا 3 ديال الإجراءات.

أولا، في الصندوق المغربي للتقاعد راه الدولة عملت واحد المجهود مالي ديال 2 مليار درهم، لأن الاحتياطات ما كانتش كافية في غياب إصلاح شمولي لهاذ القطاع، في (CNSS[10]) شيء مهم جدا، نذكر، نقولو 2 الإجراءات جد مهمة، كان الرفع في المعاشات ديال 5% اللي كان عالق، واللي تمكننا بالتنزيل ديالو، وكذلك عدد ديال الناس اللي ما كانتش كتستفد، ومجلسكم مشكور، ساعدنا لعلاج هاذ النقطة، انخفضت من 3240 إلى

[9] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des **P**roduits **A**limentaires.

[10] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

1320 يوم، آش كيعني هاذ الرقم؟

كان اليوم في 2025-2026 والسنوات المقبلة أكثر من 30.000 ديال الناس ما كانش عندهم هاذ المعاشات واليوم كيستفدو منها، راه الكلفة تقريبا 10 دالمليار ديال الدرهم في (CNSS) على مدى 10 السنوات، هذا كيعمل واحد الضغط إضافي على الاحتياطات في غياب واحد الإصلاح شمولي.

في الفئات، اللي ماشي الفئات المنخفضة راه شفنا كذلك خلال مناقشة القوانين المالية الأخيرة في الإصلاح الضريبي كذلك نقصنا كذلك من مداخيل مهمة للدولة فيما يخص المعاشات، كنقولو مساعدة كذلك فيما يخص هاذ المعاشات.

وأخيرا، كل التدخلات اللي كانت فهاذ السنوات اللي كان فيها تقلبات اقتصادية وارتفاع الأسعار، فكولشي استفد من هذاك الدعم اللي قامت به الحكومة والدولة فعدد ديال المواد وفي عدد ديال القطاعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

للأسف الحكومة اليوم على وشك الرحيل، في وقت تبخر فيه حلم بسيط لفئة واسعة من المتقاعدين في الرفع من معاشاتهم.

ملف كان يجب التعامل معه باستعجالية قصوى لفئة نفذ صبرها وهي تواجه أوضاعا اجتماعية وإنسانية مأساوية، حيث جمدت معاشات المتقاعدين، ولم تعرف أي زيادة لسنوات عديدة، حتى الزيادة المتعلقة بـ 5% ديال (la CNSS) تم تشويهها رغم مطالبنا المتكررة والملحة في الاتحاد المغربي للشغل، خاصة في ظل الظروف الحالية التي باتت تعرف فيها المعاشات تتآكل وتفقد قيمتها أمام الارتفاع الصاروخي في أسعار جميع المواد والخدمات الأساسية من صحة ونقل وسكن، وغيرها.

فمئات الآلاف من هذه الفئة المقهورة ماديا ومعنويات تتقاضى وأسرها معاشات لا تمكنها من تلبية حتى أبسط حاجياتها الأساسية، مما يفرض الاستجابة الفورية لمطالبها المشروعة دون انتظار مخرجات اللجنة المختصة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أين هي وعود الحكومة لفئات واسعة من المتقاعدين الذين ساهموا لعقود في بناء هذا الوطن، ولا ينتظرون اليوم سوى معاش يضمن لهم العيش الكريم؟

أين نحن من الدولة الاجتماعية حينما يهمش متقاعدوها؟

إن من أولوياتنا، كمركزية نقابية، هو الدفاع عن فئة المتقاعدين وعلى الحكومة مراجعة المعاشات الهزيلة وإقرار حد أدنى للمعاشات، لا يقل عن الحد الأدنى للأجور، وتخصيص زيادة عامة في أجور المتقاعدين إسوة بالنشطاء الذين استفادوا من زيادات متتالية سنة 2011: 600 درهم، 2015: 600 درهم، 2025: 1000 درهم.

بينما بقي المتقاعدون خارج هذه الزيادات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الزيادة العامة في المعاشات لا يجب أن ترتبط بأشغال ما يسمى بلجنة إصلاح التقاعد، بل يستوجب قرار سياسي آني، بل ضرورة إرساء آلية قانونية دائمة لمراجعة المعاشات بشكل دوري وربطها بمؤشرات التضخم وارتفاع كلفة المعيشة، وأن تعمل في أقرب الآجال على وضع استراتيجية شامل لتحسين جميع الخدمات الاجتماعية من خلال تخصيص بطائق تفضيلية الثمن للنقل بمختلف وسائله، وتسهيل ولوج كافة المتقاعدين لفضاءات الرياضة والترفيه، وغيرها من الإجراءات الملموسة التي ستنعكس بشكل مباشر وإيجابي على مستوى عيشها.

فالمتقاعد الذي أفنى حياته المهنية في خدمة هذا الوطن، لا ينبغي أن يجد نفسه بعد الإحالة على التقاعد أمام معاشات جد هزيلة، لا تساير تطور تكاليف الحياة أو أمام صعوبات في الولوج إلى الخدمات الصحية والعلاجية التي تزداد الحاجة إليها مع التقدم في السن.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة عندكم واحد 30 ثانية إيلا بغيتو تجاوبو؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كتعرفو وضعية المعاشات، وبالطبع أنكم تكلمو عليها ولكن عندكم كذلك خبرة كتفوت الخبرة ديالنا احنا كحكومة في مشكل ديال صناديق التقاعد، وأنتوما عارفين بأن ما يمكناش نتكلمو على المعاشات بلا ما نتكلمو على هاذ الملف.

ويمكن عندنا سؤال من بعد باش ما غيكفينيش الوقت باش نجاوب، غير على (la CNSS) طبقنا واحد القرار كان اتخاذ قبل منا وبقينا وافيين لهذاك القرار ما تحملوناش المسؤولية احنا جينا بجرأة وطبقناه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث عشر موضوعه "وضعية المتقاعدين وغياب إنصافهم ضمن مخرجات الحوار الاجتماعي".

الكلمة للمستشارة لبنى علوي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

عن وضعية المتقاعدين وغياب إنصافهم ضمن مخرجات الحوار الاجتماعي، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ما نقدوش نقولو أن المتقاعدين أو لا المعاشات ما كانوش في الحوار الاجتماعي، وأظن من أول مخرجات ونرجعو اللي اتفقنا عليه في الحوار الاجتماعي هو ملف التقاعد، وإصلاح التقاعد.

يمكن ما بغيناش نسمعو، لأن الوضعية ديال المتقاعدين والمعاشات كتضرنا كلنا كمغاربة والواحد اللي خصو يدير واحد (l'arbitrage) بين واش يداوا واش هذا.. هذا شيء مهم جدا.

ولكن هنايا بكل مسؤولية وانتوما فرقاء اجتماعيين جد مهمين كتشاركو فهاذ الملف، راه ما يمكنش استدامة ديال هاذ صناديق التقاعد بلا إصلاح، عارفينها، حتى هاذ الإصلاحات الأولية اللي عملنا في (CNSS) راه عملنا ضغط إضافي على الصناديق بلا ما تكون عندنا اشتراكات أو لا مداخيل اللي غتمكن هاذ التمويل، لأن متفائلين بأن هاذ الملف غادي نتقدمو فيه.

كيفاش غنتقدمو في هاذ الملف؟ راكم شاركتونا، عملنا دراسات، كاينة أرضية، أنا رجاء هاذ الأرضية اللي كاينة ماشي نلوحوها، نقولو ما تكلفناش بهاذ الملف، تكلفنا به مجموعين، يمكن ماشي بالوتيرة اللي كنا نتماوها، أنا شخصيا كنتحمل هاذ المسؤولية، لأن كنا بغينا نسرعو بهاذ الملف ولكن ملف مجتمعي صعب.

اليوم تقاسمنا بكل شفافية الأرقام، الوضعية، الملف تسالا كان آخر اجتماع يوم الإثنين كانت بقات لنا (la CMR[11]) راه عملنا اجتماع، هاذ الملف واش غادي نتمكنو منو نهاية الولاية؟ لا، وغنقولها هنايا، لأن هاذ الحوار مجتمعي واش احنا غناخذو هاذ المسؤولية بوحدنا؟ ما غيمكنلناش، خصنا ننفتحو، ولكن باش نقولو أجي نتكلمو على المعاشات، إيلا تكلمنا غير على المعاشات هاذوك اللي عملو الاشتراكات ديالهم راه كنرهنو كذلك التقاعد ديالها.

هاذ المسؤولية أنا ما غناخذهاش وحتى انتوما ما غتاخذوهاش، وانتوما خبراء فهاذ الملف، كتعرفو الأرقام، في اللجان راه كنشتغلو الساعات مع دراسات مع (les statisticiens) مع (les actuaires) ونجيو احنا ونعملو غير واحد راه ماشي حوار غادي نتاواو على واحد المعاشات وهذا ماشي حرام فيهم، راه عرفنا كاين المعاناة، هاذوك اللي كيقبطو معاشات قليلة.

ولكن من باب المسؤولية، هاذ الملف شمولي، الوقت اللي غادي نتفقو واش نسرعو برفع المعاشات قبل من الإصلاحات، هذا شيء معقول نقدرو نتفاوضو فيه، نقولو ها آش غنعملو على 5 سنين على 10 سنين، نبداو بهاذي، ولكن نبداو بلاما نتفقو على حوايج آخرين اللي يمكن ما ساهلينش ما غادي يجي يدافع عليهم حتى واحد في هاذ المجلس، ما يمكنش.

أنا كنتكلم معكم بالوضوح، بالشفافية بلا كذوب، راه ما كنكذبش باش نعاود نأكدها لك، ولكن راكم عارفين هاذ الجواب صعيب عليكم، ما صعيبش عليا أنا، كنتحملو وكنقولو هنايا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بخصوص وضعية المتقاعدين وغياب إنصافهم ضمن مخرجات الحوار الاجتماعي.

وهي مناسبة نتوجه فيها بالشكر الجزيل لهذه الفئة التي أفنت زهرة العمر في خدمة الوطن، سواء في القطاع العام أو الخاص، وساهمت في بناء مغرب ما بعد الاستقلال.

ولا يفوتني أن أتقدم بهذه المناسبة بالشكر الجزيل لكم، وللسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية على تفاعلكم الإيجابي مع تعديل تقدمنا به في مجلس المستشارين بمعية بعض المكونات على مشروع قانون المالية 2025 بإعفاء المعاشات الممنوحة للمتقاعدين وذوي حقوقهم من الضريبة على الدخل بغلاف مالي تجاوز المليار درهم، وهو ما مكن من تحسين ظروف عيش هذه الفئة.

وفي هذا السياق، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

- ضرورة إقرار زيادة استثنائية في المعاشات مع اتخاذ إجراءات وتدابير أخرى لتحسين ظروف عيش المتقاعدين وذوي حقوقهم؛

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للمعاشات وتفعيل الفصل 44-2 من نظام المعاشات المدنية، فقد أدى تعطيل هذا الفصل منذ 1997 إلى حرمان متقاعدي نظام المعاشات المدنية من الزيادة في المعاشات؛

اعتماد السلم المتحرك للمعاشات لمواجهة التضخم والحفاظ على القدرة

[11] **C**aisse **M**arocaine des **R**etraites.

الشرائية لهذه الفئة.

اتخاذ إجراءات اجتماعية تضامنية لفائدة المتقاعدين مثل النقل والعناية الصحية وغيرهما، على غرار ما هو معمول به في كثير من الدول؛

- تمويل الزيادة في المعاشات عبر اقتطاع نسبة مئوية من الضريبة على الدخل توضع في حساب خصوصي للخزينة، يحدث لهذا الغرض وترصد موارده للزيادة في المعاشات؛

- وأخيرا تمكين أرامل المتقاعدين من الاحتفاظ بكامل المعاش.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.